

تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية:

دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

Evaluation the Impact of Internal Control Systems on Information Quality of accounting Reports:

An Empirical Study in Commercial Banks in Kuwait state.

إعــداد

الطالب عبدالله العجمي

إشـــــراف

الدكتور

الدكتور عبدالعزيز الصايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسمالمحاسبة

كليــة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2013م

تفويض

أنا الموقع أدناه "عبدالله العجمي" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي المنظمات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبدالله العجمي..........

التوقيع:

التاريخ: ٨ / ١ /2014م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية:
دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

وأجيزت بتاريخ 2014 / 1 / 29

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمود ابراهيم نور	عضوا خارجيا	الإسراء	....
الدكتور عبد العزيز الصايمة	مشرفاً	الشرق الأوسط	....
الدكتور علي اللايذ	عضوا داخليا	الشرق الأوسط	....

شكـر وتـقـديـر

الحمد والشُكر لله، أنعم عليَّ بنعم لا تُحصى ولا تُعد، والحمد والشُكر له سبحانه أنعم عليَّ بالعزيمة والصبر، وسهّل عليَّ هذه الدراسة، ويسر لي من الوقت والجهد والصحة والعزيمة ما أعانني على إتمامها إنه على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والنعمة المسداة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الإهداء

إلـى مِـصبَاحِ الـدُجَى ومَنـارَةِ العُـلا... سيدُ المُرسَلِينَ وإمـامُ المُتقِينَ وقائِدُ الغُـرِ المُحجَلِينَ... **مُحمَدٌ صلى الله عليه وسلم.**

إلى من سَهِرَ الليالِي ... ونَسِيَ الغَوُالِي ... وظلَ سَنَدِي المُوالي ... وحَمَل همِّي غَيرَ مُبَالِي ... **والدي الغالي "رحمه الله".**

إلى من أثقلتِ الجُفونَ سهَراً ... وحمَّلتِ الفُؤادَ هماً ...وجَاهدتِ الأيّامَ صبراً ... وشَغلتِ البَالَ فِكراً ... ورَفعَتِ الأيادي دُعاءً ... وأيقَنت باللهِ أمَلاً ... **والدتي الغالية.**

إلى الذِينَ ما فارَقت صُورُهُم نَفسِي وَوِجدانِي ... **إبنائي وبناتي.**

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخّص باللغة العربيّة

تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية:

دراسة ميدانية في دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

إعـداد
الطالب عبدالله العجمي

إشـراف
الدكتور
عبدالعزيز الصايمة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وذلك من خلال التعرف إلى:أثر نظم الرقابة الداخلية (نظام رقابة الإيرادات، رقابة التكاليف، رقابة الإجور، رقابة امتلاك الموجودات الثابته، رقابة الاقتراض رقابة الاستثمارات) على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وقد تكونت عينة الدراسة من العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في دولة الكويت والبالغ عددهم (60).

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

1. أن أثر نظم الرقابة الداخلية على جودة التقارير المحاسبية كانت بشكل عام متوسطة.
2. أن فاعلية أنظمة الايرادات والأجور جاءت مرتفعة أما فاعلية أنظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الأصول الثابتة والاستثمار والاقتراض فقد كانت متوسطة.
3. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05≤á) لفاعلية نظم الرقابة الداخلية بأبعادها على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

4. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0,05 \leq \acute{a}$) لاستخدام نظام الاستثمار والاقتراض على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

.

ABSTRACT

Evaluation the Impact of Internal Control Systems on Information Quality of accounting Reports:

An Empirical Study inCommercial Banks in Kuwait state.

Prepared by

Abdullah Al-ajmi

Supervisor

Dr. Abdalazez Al-saymeh

The aim of this study was to demonstrate the Evaluation of the Impact of Internal Control Systems on Information Quality of accounting Reports through the identification of: the impact of internal control systems (control system revenues, control of costs ,control of wages, control of Fixed Assets possession Supervision of borrowing ,control of investments; on the information quality of accounting reports). The survey society consists of 60employees in the units of Control and Internal Audit in commercial banks in the State of Kuwait's
The study came to several conclusions, including:

1. That the impact of the internal control systems information quality of accounting reports in general dimensions was intermediate.

2. The results showed that the effect of system revenues and wages were high but the effect of system costs, sales cost system, owning assets and investment systems with their accounts were medium.

3. The results also indicated the presence of a statistically significant effect at ($0,05 \leq \alpha$) level of the impact of the effectiveness of internal control systems on the quality of information on the dimensions of accounting reports.

4. While the results show the impact of the lack of a statistically significant at the level of significance ($0,05 \leq \alpha$) to use the investment system and borrowing system on the quality of information accounting reports.

الــــفـــصل الأول

الإطار العام للدّراسة

الــفــصل الأول

الإطار العام للدّراسة

(1 – 1): تمهيد

لضمان فاعلية وكفاءة الأنشطة، وموثوقية المعلومات، والأذعان للقوانين السارية، فـإن علـى البنـوك التجارية في الكويت توفير نظم رقابة داخلية فعالة. ولكن تتباين هذه النظم بين بنك وآخر ويعود تباينهـا إلى عوامل البيئة التي تعمل بها ودرجة عدم التأكد السائدة في تلك البيئة وطبيعة الاستراتجية التي يتبعها البنك في تنفيذ أنشطته المختلفة. وهناك اعتقاد سائد في إدبيات الرقابة الداخلية بإن توفر نظم رقابة داخلية فاعلة يؤدي إلى خفض المخاطر ويساعد البنوك في زيادة الموثوقية في القوائم المالية وتوفيرها حسب ما تتطلبه القوانين السائدة، الأمر الذي دفع البنوك إلى الإهتمام بنظم الرقابة الداخلية المتوفرة لديها وزيـادة فاعليتها.

وتزداد أهمية الرقابة الداخلية بزيادة عدد الإطراف المهتمة بضرورة توفر نظم رقابة فاعلة كالمـدققيين والعملاء والعاملين والجهات الحكومية الذين ربما تتأثر ثقتهم في الأمد الطويل في جودة معلومات التقارير المالية الدورية وغير الدورية. وبالرغم من أهتمام الدراسات السابقة بتوفير إطر مرجعية دولية للرقابـة الداخلية إلا أن هناك إهتمام مستمر في الدراسات التي تتناول الرقابة الداخلية وفاعليتها علـى المـستوى المحلي وعلاقتها بجودة معلومات التقارير المحاسبية مما يخلق حاجات وفرص لبحوث جديـدة. لـذلك، جاءت هذه الدراسة لبحث أثر نظم الرقابة الداخلية في جودة معلومات التقارير المحاسـبية فـي البنـوك التجارية في دولة الكويت في جوانب لم تتطرق إليها الدراسات السابقة بالرغم من الحاجة الماسـة لهـا خاصة في ظل الضغوطات الاقتصادية التي اعقبت الازمة المالية العالمية الأخيرة والتي كانت ثقيلة الظل مالياً وإدارياً التي إدت إلى أفلاس العديد من البنوك العالمية.

(1 – 2) مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتركز مشكلة الدراسة في مدى أثر نظم الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك التجارية في دولة الكويت وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها هذه البنوك والتي تحد من تطبيقها لأنظمة رقابة داخلية فاعلة، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التسأولات التالية:

1. ما مدى أثر نظام رقابة الإيرادات على جودة معلومات التقارير المحاسبية؟
2. ما مدى أثر نظام رقابة التكاليف على جودة معلومات التقارير المحاسبية؟
3. ما مدى أثر نظام رقابة الإجور على جودة معلومات التقارير المحاسبية؟
4. ما مدى أثر نظام رقابة امتلاك الموجودات الثابته على جودة التقارير المحاسبية؟
5. ما مدى أثر نظام رقابة الاستثمارات على جودة التقارير المحاسبية؟
6. ما مدى فاعلية فاعلية نظام رقابة الاقتراض على جودة التقارير المحاسبية؟

(1 – 3): أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من مدى تطبيق نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في دولة الكويت والتعرف على المعوقات التي تحد من تطبيق هذه النظم، وذلك من خلال التعرف على أثر كل من الانظمة الرقابية التالية:

1. أثر فاعلية نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية.
2. أثر فاعلية نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية.

3. أثر فاعلية نظام رقابة الإجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية.

4. أثر فاعلية نظام رقابة امتلاك الموجودات الثابته في جودة التقارير المحاسبية.

5. أثر فاعلية نظام رقابة الاستثمارات في جودة التقارير المحاسبية.

6. أثر فاعلية نظام رقابة الاقتراض في جودة التقارير المحاسبية.

(1 – 4): أهمية الدراسة

تتجسد أهمية هذه الدراسة من أهمية قطاع البنوك في الحياة الاقتصادية لأي مجتمـــع باعتبـــاره محركـــاً أساسياً للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن البحث في أية معوقات تحول دون نمو وتطور هذا القطاع يكتسب نفس الأهمية، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لإبراز أثر نظم الرقابة الداخلية على جودة معلومات التقارير المحاسبية من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية ستحاول هذه الدراسة تقديم نتائج عملية يمكن لإدارة البنوك التجارية الاستفادة منها في معالجة جوانب الضعف الموجودة في نظم الرقابة الداخلية المـــستخدمة من إجل تحسين جودة معلومات التقارير المحاسبية المقدمة للإطراف ذات العلاقة.

(1 – 5): فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة كالآتي :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية (نظام رقابة الإيرادات ونظام رقابة التكاليف ونظام رقابة الإجور ونظام رقابة الأصول ونظام رقابة الاستثمار ونظام رقابة الاقتراض) في دولة الكويت عند مستوى دلالة (0.05)، وتتفرع الفرضية العدمية الشاملة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى H01:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبيةعند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية H02:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبيةعند مستوى دلالة (0.05).

لفرضية الثالثة H03:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة الإجور في جودة معلومات التقارير المحاسبيةعند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة H04:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة امتلاك الموجودات الثابته في جودة التقارير المحاسبيةعند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة الاستثمار في جودة التقارير المحاسبية عندمستوى دلالة (0.05).

الفرضية السادسة H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام رقابة الاقتراض في جودة التقارير المحاسبية عندمستوى دلالة (0.05).

(1 –6): حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة الحالية إلى:

1. **الحدود المكانية:**تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بالبنوك التجارية العاملة في دولة الكويت.
2. **الحدود البشرية:**إن الحدود البشرية لهذه الدراسة تتمثل في مديري وموظفي الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت.
3. **الحدود الزمانية:** المدة الزمانية التي استغرقت لإنجاز هذه الدراسة، وهي الفترة الممتدة خلال عام 2013 - 2014.

(1 –7): محددات الدراسة

1. أقتصرت هذه الدراسة على بحث أثر نظم الرقابة الداخلية في جودة معلومات التقارير المحاسبية في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت. ولم تتناول الدراسة القطاعات المصرفية الأخرى كالبنوك الإسلامية. ولذلك، فإن تعميم النتائج اقتصر على البنوك التي تم بحثها.
2. اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات اللازمة، وهذه الإداة تمثل فقط مفهوم وآراء المبحوثين لموضوع الدراسة، وبالتالي فإن الإداة لا تخلو من التحيز.

(1 – 9): التعريفات الإجرائية

المتغير المستقل:

مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية وتشمل ما يلي:

نظام رقابة الإيرادات:هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف الإيرادات والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

نظام رقابة التكاليف: هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف التكاليف والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

نظام رقابة الإجور:هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف الإجور والرواتب والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

نظام رقابة امتلاك الإصول:هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف شراء الإصول أو مبادلتها أو الاستغناء عنها والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

نظام رقابة الاستثمارات:هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف عمليات شراء الاسهم والسندات قصيرة الإجل والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

نظام رقابة الاقتراض:هي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تتبعها البنوك التجارية لتسجيل وتوثيق وتبويب وتصنيف القروض واحتساب تكلفتها ومواعيد سدادها والرقابة عليها وعرض نتائجها في القوائم المالية.

المتغير التابع:

جودة معلومات التقارير المحاسبية: تشير إلى مدى احتواء المعلومات المحاسبية على مجموعة من الخصائص والصفات التي تزيد من ثقة متخذي القرارات بمحتوى ومصدر ودقة وملائمة المعلومات للقرارات المنوي اتخاذها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بمدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية وأثرها على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وذلك لبناء إطار مفاهيمي نظري متكامل يعد أساساً للدراسة الميدانية، وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين بحيث يتناول الأول الإطار النظري حول من حيث المفهوم والأهمية والمبادىء والعناصر، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

(2 – 1): الإطـــــار النــظـــــري

(2 – 1 – 1): المقدمة

تلعب إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك دوراً هاماً في الحد من الأخطاء المقصودة والغير مقصودة. وتتفاوت قوة ومتانة نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك من بنك إلى آخر. وتكمن أهمية الرقابة الداخلية ليس في اكتشاف الإخطاء والاختلاسات أو التزوير بعد وقوعها، ولكن في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية التي تصدرها البنوك في نهاية السنة المالية. وتلعب جودة التقارير دوراً مهماً في تحسين قررات الاستثمار الداخلية والخارجية. علاوة على ذلك، أن توفر نظام رقابة داخلية متين يقلل من لجؤ المدققين إلى مصادر خارجية للتحقق من صدقية الإدلة والبيانات الداخلية. والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية تستخدم من قبل إطراف عديدة كالمدققين الداخليين والخارجيين، دوائر الضريبة ، والمستثمرين، ومراكز الدراسات مما يستدعى أن تتميز بدرجة جودة عالية لضمان صحة ودقة القرارات المبنية على هذه المعلومات. وتالياً سوف نورد تفصيلاً لمفهوم الرقابة الداخلية وأنواعها

وفاعليتها ومن ثم توضيح مفهوم جودة معلومات التقارير المحاسبية قبل التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تطرقة إلى أثر نظم الرقابة الداخلية في جودة معلومات التقارير المحاسبية.

(2 – 1 – 2): مفهوم الرقابة الداخلية

إن التطور الكبير الذي شهدته منظمات الاعمال في السنوات الاخيرة في مختلف القطاعات ادى إلى ضرورة وجود آلية لفحص أداء الموظفين والتأكد من قيامهم بأعمالهم بالشكل المناسب لا سيما ان أغلب منظمات الأعمال اعتمدت اسلوب تفويض المهام والمسؤوليات بين الموظفين، هذا ولما يحمله قطاع البنوك من أهمية إقتصادية فقد إعتمدت إدارات هذا القطاع نظام الرقابة الداخلية للتأكد بشكل مستمر من سير العمل بالشكل الصحيح ومعالجة الاخطاء حال حدوثها وبالوقت المناسب من جهه ومن جهه أخرى فان الرقابة الداخلية تعمل على اضافة فعالية على قرارات الإدارة وزيادة كفاءة عمليات المنظمة بالاضافة إلى زيادة موثوقية المعلومات والامتثال للقوانين وكذلك الالتزامات التعاقدية.

وردت تعريفات عدة لمفهوم الرقابة الداخلية في الإدب المحاسبي والدراسات السابقة نذكر منها وليس على سبيل الحصر. فقد عرفها (التميمي، 1998) على أنها" مجموعة من النظم الرقابية المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد تنفيذ أنشطة المنظمة بطريقة فعالة وسهلة، والتأكد من الإلتزام بالسياسات الإدارية، والمحافظة على الموجودات، وتأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.

وعرفها (المطارنة، 2006، ص 206) الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعة.

وعرفها (لطفي، 2007) على أنها مجموعة من العمليات مجموعة التي تصمم وتنفذ بواسطة مجلس الإدارة العليا ويتم تصميمها لتوفير تأكيدات معقولة حول تحقيق مجموعة من الاهداف التي تتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وفاعلية وكفاءة العمليات في المنشأة وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح.

وتعرف الرقابة الداخلية ايضاً (Porter, et.al, 2008) على انها مجموعة من الآليات التي تصمم من أجل التحكم في جميع الوظائف والمهمات والعمليات داخل المنظمة وليس فقط فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية.

ويشير الرشيدي(2010) على أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد المصارف بكفاية وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيود المحاسبية وسلامة توجيهها وتتضمن ثلاثة أنواع من النظم هي نظم الرقابة الإدارية ونظم الرقابة المحاسبية والمالية ونظم الضبط الداخلي.

ويرى العازمي (2012، ص 19) أن الرقابة الداخلية عملية يمارسها العاملون في كافة المستويات داخل المنظمة والهدف منها المساعدة الفاعلة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالثقة في التقارير والقوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح وكفاءة وفعالية العلميات، وهي لا تقتصر على الأمور المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية وتشمل مسؤوليتها الوقاية من الوقوع في الأخطاء واكتشاف الغش والتلاعب وضبط العلميات والحرص على تطبيق القوانين والعمليات. وفي هذا الصدد يشير (Knechel, et.al, 2007) إلى أن نظام الرقابة الداخلية يقوم على تقديم معلومات مؤكدة بشكل معقول وليست قاطعة ولا يقوم بمنع كل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة وذلك لعدة أسباب منها أنه يعتمد على الموظفين الذين من

الممكن أن يرتكبوا أخطاء في التنفيذ، وقد تحدث تجاوزات من قبل الإدارة العليا ومن الممكن أن يحدث تواطؤ بين الموظفين للقيام بأعمال الغش والإحتيال.

(2 – 1 – 3): مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب مفهوم (COSO) من العناصر التالية:

1. **بيئة الرقابة:** تتضمن بيئة الرقابة الأحداث والسياسات والإجراءات التي تعكس التوجه العام للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية وأهميتها للمنظمة. إن أساس نظام الرقابة الداخلية هي البيئة التي يتواجد فيها نظام الرقابة الداخلية وتشير بيئة الرقابة إلى القيم الاخلاقية والأمانة والكفاءة لدى الإدارة والموظفين في المنظمة، إن وجود بيئة رقابة قوية تؤدي إلى فعالية بقية عناصر نظام الرقابة الداخلية، لذا تعتبر بيئة الرقابة أهم عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية، أن من أهم الجوانب في بيئة الرقابة هو توجهات وتصرفات الإدارة إذ أنه إذا كانت الإدارة لا تطبق السياسات والإجراءات فإن هذا يؤثر بصورة فعالة على تخفيف المخاطر، وبالتالي فإنه سوف تقيم مخاطر الرقابة بشكل مرتفع بغض النظر عن بقية العناصر الأخرى، وكذلك فإن العديد من العوامل التنظيمية التي تعطي مؤشرات على فعالية بيئة الرقابة الداخلية مثل التفويضات والصلاحيات وتقييم الاداء وهي من المؤشرات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة (Knechel, et.al, 2007).

2. **تقييم المخاطر:** هي عملية تقوم بها إدارة المنشأة لتحديد مخاطر الاعمال المرتبطة في القوائم المالية سواءً كانت من مصادر خارجية أو داخلية وذلك لتحديد الاستجابات المناسبة لهذه المخاطر (Porter,et.al,2008).إن الهدف من تقييم المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية يكمن في تحديد

وتحليل إدارة المنظمة للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، إن تقييم المنشاة للمخاطر يختلف عما يقوم به المدقق من تقييم للمخاطر إذ يهدف تقييم الغدارة للمخاطر في تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشاة بينما يقوم المدقق بتقييم المخاطر لتقييم مدى احتمالية وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للمنشأة من أجل تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل ملائم (لطفي، 2007).

3. **أنشطة الرقابة:** تصمم أنشطة الرقابة من أجل تحقيق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر المحددة من قبل الإدارة وهي عبارة عن سياسات وإجراءات وقوانين يتم وضعها وتنفيذها من أجل أهداف المنظمة، ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة من خلال جميع المستويات الوظيفية في المنظمة ويجب أن تصمم المنظمة أنشطة تصحيحية ومكملة لانشطة الرقابة إذ إن من الممكن أن يتم تجاوز أنشطة الرقابة، تتكون أنشطة الرقابة من خمسة أنشطة رئيسية وهي فصل المهمات بين الموظفين وتفويض الصلاحيات بالشكل المناسب والاحتفاظ بالسجلات والوثائق والرقابة المادية على الاصول والسجلات وأخيراً فحص الأداء.

4. **نظم المعلومات والاتصال:** تصبح الرقابة الداخلية قليلة الفعالية ما لم يكن هناك نظام في المنظمة يقوم بتوفير معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب إلى الاشخاص المعنيين في المنظمة، إن الاتصال في نظام الرقابة الداخلية يعني تحديد المعلومات المهمة وإيصالها إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، ومن العوامل المؤثرة على جودة نظام الرقابة الداخلية فعالية نظام توصيل المعلومات وذلك من اجل التأكد من ان جميع الاطراف في المنشأة طبقت والتزمت بالقوانين الخاصة الخاصة بالقابة الداخلية، ولهذا يجب أن يتم توصيل المعلومات وتدفقها من كل الاطراف في المنشأة حتى تزداد

جودة نظام الرقابة الداخلية ويكون تدفق المعلومات من المستويات العليا إلى النستويات الدنيا وبالعكس (Knechel,et.al,2007).

5. **المراقبة:** هي عبارة عن عملية تُصمم لتقيم فعالية اداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن تقييم كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل إجراءات تصحيحية وتعديل على النظام إذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيد. يتم تقييم المعلومات بخصوص نظام الرقابة الداخلية المزودة من مصادر عديدة مثل الدراسات التي تقوم بها الإدارة حول نظام الرقابة وتقرير المدقق الداخلي وتقارير المنظمات والمعلومات الواردة من الموظفين التشغيليين (Porter,et,al,2008).

(2 – 1 – 4): أهداف الرقابة الداخلية

حدد (الصحن، وسرايا، ص 142 – 147) الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية بما يلي:

أ. وضع هيكل تنظيمي لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات داخل المنظمة. إن وجود هيكل تنظيمي في المنظمة يعد عاملاً أساسياً لتحقيق الرقابة الداخلية بقسميها (الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية)، وهذا يتم من خلال خريطة تنظيمية متكاملة في المصرف.

ب. توفير الحماية اللازمة لاصول المنظمة من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير في المصرف. وتتخذ حماية أصول المنظمة أساليب واشكال متنوعة الا انها غالباً ما تتركز حول العمل على توفير الحماية الكاملة لأصول المنظمة ومنعها من التبديد والضياع أو الغسراف والسرقة. وتتحقق هذه الحماية عن طريق ما يلي:

1. الوقاية من الاخطاء المتعمدة: والتي قد ترتكب عند معالجة العمليات من أجل إخفاء انحراف معين او غش او إختلاس، ولاشك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومعتمد من قبل أفراد غير أمناء على ما

يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبيتة مسبقاً لارتكاب مثل هذه الأخطاء ومن أمثلة هذه الأخطاء المتعمدة ما يلي:

- تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين.
- التلاعب أو التحريف المقصود في السجلات بالشكل الذي يندر معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادىءالمحاسبية المتعارف عليها.
- إدراج أسماء وهمية في كشوف الأجور لتغطية اختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف الأجور.

2. الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطىء للمبادىء والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المصرف. ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المعتمدة ما يلي:

- تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة رقم الأرباح.
- تسجيل مصروف رأسمالي على أنه مصروف إيرادي، مما يؤدي إلى تخفيض رقم الأرباح وعدم إظهار الأصول بقيمتها الحقيقية في قائمة المركز المالي.
- الأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب أو نقل المجموعة من صفحة إلى أخرى أو من سجل إلى آخر.
- أخطاء في إجراء قيود اليومية أو الترحيل إلى حسابات دفتر الاستاذ.
- أخطاء السهو بصفة عامة سواء كان السهو كلياً أو جزئياً

3. المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش: ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم إرتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها. والاختلاس أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على ارتكاب اي منها مساءلة الأفراد المسؤلين عنه، وفقاً لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة داخلية في المصرف أو طبقاً للقانون العام في الدولة.

ج. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات والقرارات الإدارية لهذه البنوك.

إن القيام بمزاولة الأنشطة المصرفية المختلفة للمصرف يترتب عليه مجموعة من العمليات المالية وغير المالية التي تحتاج إلى تطبيق رقابة داخلية عليها. وتنتج هذه العمليات عن طريق المصرف بتقديم خدماته لعملائه وذلك من خلال مجموعة من الخطوات وهي:

- التصريح بالعمليات وتتضمن مجموعة من السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بالأنشطة المصرفية أو إستخدام الأصول في أغراض محددة ولتحقيق أهداف معينة. وقد يكون خاصاً بعملية معينة مثل قرار منح ائتمان لعميل دون غيره من العملاء وهذا بالطبع لا يتم إلا بموافقة الإدارة عليه.
- تنفيذ العمليات وتعني كافة الإجراءات والخطوات المتتابعة اللازمة والمناسبة لإنجاز وتنفيذ العمليات المختلفة التي يقوم بها المصرف.
- تسجيل العمليات دفترياص ويتم ذلك من خلال الآثار المترتبة على هذه التعليمات على أصول المصرف في الدفاتر والسجلات الخاصة بذلك والمعدة لكل مجموعة من العمليات.

- المحاسبة عن نتائج العمليات السابقة التي قام بها المصرف خلال الفترة الماضية.

د. رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للعمليات والأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف.

(2 – 1 – 5): أنواع الرقابة الداخلية

هناك نوعين شائعين للرقابة هما(الجويفل، 2011) :

الرقابة المحاسبية الفعالة: هناك إربعة عوامل تحدد فعالية الرقابة المحاسبية هي:

1- مسار المراجعة الجيد: وتشير إلى القدرة على تتبع مسار العمليات المحاسبية بدءاً من المستند الإصلي حتى لحظة ظهورها في القوائم المالية.

2- كفاءة الموظفين: أن كفاءة الموظفين هي إحدى أهم مقومات نظام الرقابة الفعال في الكشف عن الأخطاء المقصودة وغير المقصودة. وعدم كفاءة العاملين تؤدي إلى هدر الكثير من الموارد وتعطيل الكثير من السياسات وعدم تحقيق أهداف البنك.

3-فصل الوظائف ذات العلاقة: يجب الفصل بين وظائف حيازة وتداول الأصول والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية لهذه الاصول. وذلك، لمنع تلاعب العاملين بالاصول واخفاء ذلك التلاعب في سجلاتها.

4- **الحماية المادية للإصول:** لابد من الاحتفاظ في أصول البنك في مكان آمن لتجنب التلاعب فيها.

(2 – 1 – 6): الرقابة الإدارية الفعالة

وتتألف من ثلاثة عناصر هي:

1- **الرقابة الوقائية الكفؤة:** لابد من توفر معايير إداء معيارية لكي تكون الرقابة الوقائية كفؤة. فالموازنات التخطيطية ونظام التكاليف المعيارية ومعايير اختيار وتعيين الموظفين وإجراءات حماية الإصول جميعها تهدف إلى حماية إصول البنك من الإسراف وسوء الاستخدام. ولذلك، تعد إجراءات الرقابة الوقائية ضرورية لمنع حصول مثل تلك الاستخدامات المقصودة وغير المقصودة التي تؤدي إلى هدر موارد البنك.

2- **نظام محاسبة المسؤولية:** ويقتضي مثل هذا النظام تقسيم المنظمة إلى مجموعة من مراكز المسؤولية بحيث تتحدد مسؤولية كل مركز عن عمليات معينة بحد ذاتها. مما يتطلب أن يكون لكل مركز من مراكز المسؤولية موازنات تخطيطية ومعايير إداء محددة. ولذلك، تكون الإدارة قادرة على تحديد مسؤولية الأفراد العاملين في مركز مسؤولية معين عند حدوث خلل معين.

3- **تقارير الإداء:** تعتبر تقارير الإداء مكون اساسي من مكونات نظام الرقابة الفعال، حيث تبين مقدار الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية. وبالتالي فهي وسيلة تغذية راجعة فعالة تزود الإدارة بمعلومات عن كفاءة النظم الرقابية المطبقة.

(2 – 1 – 7): جودة المعلومات المحاسبية

لكي تتمتع المعلومات المحاسبية بمستوى جودة عالٍ لابد من توفر ممجموعة من الصفات أو الخصائص التي عادةً يتطلبها متخذوا القرارات في المعلومات المتاحة في التقارير المحاسبية ومن **أهم الخصائص التي حددهامجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB**

A. القابلية للفهم:هذه الخاصية تشير إلى أن تكون المعلومات المحاسبية يمكن فهمها من قبل مستخدموا التقارير المحاسبية. وهذا يعني أن تخلو المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية من التعقيد وأن تكون بمستوى مواز لدرجة معرفة مستخدموا التقارير المالية. ولذلك، فهذه الخاصية تتطلب توفر مستوى معرفة معين لدى مستخدموا التقارير المحاسبية عن الأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وخلوالتقارير المحاسبية من إية معلومات من الصعب على المستخدمين فهمها وبالتالي الإفادة منها.وهذا يتطلب أن تلائم المعلومات مستوى فهم مستخدميها حيث أن هناك إطراف عديدة تستخدم القوائم المالية. ولكن هذا لا يعني أن يتم تبسيط المعلومات المحاسبية لدرجة تفقدها مصداقيتها ومهنية معديها.

B. الملائمة:يقصد بخاصية أو صفة الملائمة أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو علاقة بالقرار المنوي اتخاذه . ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد من أن تكون مؤثرة في القرار وفي حالات عديدة قد تتوفر معلومات ولكنها غير مؤثرة فهي فعلياً غير ملائمة لمثل هذا القرار ولكن ربما تكون ملائمة لقرار آخر. وعليه، فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرار على عمل تنبؤات مستقبلية وتحديد الاتجاهات بناءاً على المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر. وتتكون خاصية الملائمة من ثلاثة عناصر رئيسية(الدوري، 2011):

1- أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤية: بمعنى أن المستخدمين يستطيعون عمل تنبؤات مستقبلية مبنية على المعلومات المتاحة حالياً والمتعلقة بالحاضر والماضي.

2- أن يكون لها تغذية عكسية: فالمعلومات يجب أن تمكن متخذوا القرارات من تقييم صحة ودقة قراراتهم السابقة.

3- التوقيت المناسب: تشير إلى توفر المعلومات في الوقت المناسب للإفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة أما لمعالجة اختلالات وأوجه قصور معينة أو للتنبؤ بتغيرات وتحولات مستقبلية والاستعداد لها مسبقاً. وإذا ما توفرت المعلومات بعد الوقت المناسب لها تصبح عديمة الفائدة وذلك كون متخذ القرار مرتبط بزمن ولايستطيع أن ينتظر فترة طويلة للحصول على المعلومات فهو لايملك وقت مالانهاية لاتخاذ القرار. وهذا يستدعى في كثير من الإحيان أن يضحي متخذ القرار بجزء من الدقة لحساب التوقيت. وفي هذه الدراسة تشير ملائمة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية إلى درجة الإرتباط العالي بين المعلومات المتوفرة في التقارير المحاسبية وحاجات متخذوا القرارات وتوفرها بالكمية والكيفية المناسبة وفي الوقت والشكل المناسب.

C. **الموثوقية:**تشير هذه الخاصية إلى درجة اعتماد متخذو القرارات على المعلومات المتوفرة في التقارير المحاسبية. فهي فعلياً تشير إلى درجة ثقة وإطمئنان متخذوا القرارات بصحة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية. وتزداد درجة الثقة والأطمئنان بالمعلومات المحاسبية إذا كانت قابلة للتحقيق وخالية من التحيز والإخطاء. لذلك، فخاصية الموثوقية تتعلق بصدقية معلومات التقارير المحاسبية. فمن البديهي أن تكون المعلومات المدققة من قبل طرف خارجي أكثر صدقية من المعلومات غير المدققة أو المدققة من قبل طرف داخلي. فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعكس مدى وثوق متخذي القرارات بالطرق والاساليب المستخدمة في استخراج هذه المعلومات. ولذلك، لابد من توفر إدلة موضوعية وطرق وأسس قياس متعارف عليها للتحقق من الوصول إلى هذه المعلومات. وتشير الموثوقية في هذه الدراسة إلى درجة اعتماد أو ثقة المستخدمين بالمعلومات الواردة في القوائم المالية. وتتحقق

هذه الخاصية عند خلو المعلومات من الإخطاء المقصودة وغير المقصودة. لــذلك يجــب أن تكون معبرة عن النشاط أو الظاهرة التي تمثلها. كما يمكن التحقق من الطرق والاساليب التي إدت إلى الوصول إليها ومدى اتساقها. مما يعني ضرورة تمثيلها للنشاط أو الظــاهرة التــي تمثلها بالضبط دون زيادة أو حذف (FASB).

D. **القابلية للمقارنة:**لكي تكون معلومات التقارير المحاسبية مفيدة لمتخذي القــرارات لابــد أن تسمح بإجراء المقارنات في نفس القطاع أو الصناعة، حيث يسمح ذلك بالوقوف على الوضع الحقيقي والفعلي للشركة مقارنة مع القطاع الذي تعمل فيه. وتحديد الفجوة بين إداء الــشركة وإداء القطاع يسمح بتحديد اسباب التفوق إذا ما كان إداء الشركة أعلى مــن إداء الــصناعة والتعرف على اسباب التراجع إذا ما كان إداء الشركة أقل من إداء الصناعة. وهذا يتطلب أن يكون هناك اتساق وثبات في الطرق والإجراءات المحاسبية التي يتم استخدام من فترة ماليــة إلى أخرى. ولذلك، لكي يقوم متخذو القرارات بإجراء مقارنــات ســليمة فعلــى الــشركات الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المحاسبية التي تم استخدامها وإية تعديلات أو تغييــرات حصلة عليها. فإلتزام الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية يساعد في تحقيــق خاصــية المقارنة للمعلومات الواردة في التقارير المحاسبية. وإمكانيــة المقارنــة تتــيح لمــستخدمي معلومات التقارير المحاسبية إجراء مقارنات لنفس الشركة لسنوات زمنية معينة مــن إجــل التعرف على الاتجاهات والتغيرات في المركز المالي لها ومقارنات للشركة مــع شــركات أخرى في نفس القطاع عبر فترات زمنية معينة (FASB).

(2 – 1 – 8): معايير جودة التقارير المحاسبية

تتمثل جودة التقارير المحاسبية بتوفر الخصائص النوعية المشار إليها سابقاً في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المحاسبية الصادرة عن البنوك الكويتية، فكلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم وملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة كلما تمتعت التقارير المحاسبية بجودة عالية (الشامي، 2009). إذ أكدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين (1996، ص28- 34) على أن الخصائص النوعية للمعلومات تتمثل في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين. وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي القابلية للفهم والملاءمة و إمكانية الاعتماد (الموثوقية) والقابلية للمقارنة.

(2 - 2): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

الدراسات العربية

1. **دراسة خريسات(1993)** بعنوان "**دراسة ميدانية لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة**" هدفت إلى التعرف على أهداف وظيفة التدقيق الداخلي وإجراءاتها ونطاق ومجال عملها في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من إجل تقويم مدى درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي وتحديد معوقات تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة جيده، وأن نسبة

الشركات الصناعية المساهمة العامة التي يوجد بها نشاط للتدقيق الداخلي مازالت محدودة، وأن هناك اختلافاً في درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية تعزى للمتغيرات الديمغرافية كالمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص ومصدر الخبرة في التدقيق، وحجم الشركة، والمستوى الإداري.

2. **دراسة (خلف، 2003)** بعنوان "**مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**" هدفت إلى قياس درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وقياس درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات عينة الدراسة كانت عالية، وتتمتع القوائم المالية في تلك الشركات بدرجة مصداقية عالية، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ودرجة مصداقية وعدالة القوائم المالية.

3. **دراسة القشي(2003)** بعنوان "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية**" هدفت هذه الدراسة إلى تعريف المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية والوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الالكترونية بحيث يضمن حماية معقولة من قراصنة الانترنت، ويسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح من خلال اتباع أدوات رقابية متعددة لتفادي سلبية الأمان وسلبية التوكيدية وسلبية الموثوقية المفقودة في التجارة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن حل مشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي ممكن من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تسهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات نظام المعلومات

المحاسبي، وإن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لايمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت؛ وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبياً وتكنولوجياً.

4. **دراسة الحسبان(2004)** بعنوان "**قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية**" هدفت إلى قياس قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك شركات مساهمة عامة لايوجد لديها دوائر تدقيق داخلي أو مدققون داخليون، وهناك تأثير لبيئة تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويعتبر قطاع التأمين من أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات البيئة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات، وأن قطاع البنوك أكثر القطاعات قدرة على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات من حيث مكونات نظام الرقابة الداخلية.

5. **دراسة (الرشيدي، 2009)** بعنوان "**تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الالكترونية دراسة على البنوك التجارية الكويتية**" هدفت إلى التعرف تقييم نظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية والتعرف على خصائص الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية في البنوك التجارية الكويتية. واعتمدت الدراسة على عينة من المدققيين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الكويتية مقدارها 83 مدقق. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود تقييم دوري لنظم الرقابة الداخلية لتشغيل البيانات الإلكترونية، وعدم كفاية الإجراءات الرقابية والتشغيلية في البنوك التجارية،

وعدم وجود فلسفة واضحة للإدارة في نموذجها التشغيلي لتشغيل البيانات، ووجود العديد من مزايا وعيوب نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات إلكترونياً في البنوك التجارية الكويتية.

6. **دراسة الشامي (2009)** بعنوان "**أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية**" هدفت إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك العاملة في اليمن. وتمثلت خصائص المعلومات بالقابلية للفهم، والإفادة، والملائمة والموثوقية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر عال لخصائص المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المحاسبية. كما توصلت إلى وجود أثر للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الإتساق والقابلية للمقارنة على جودة التقارير الصادرة عن البنوك العاملة في اليمن.

7. **دراسة الرشيدي(2010)** بعنوان "**تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في دولة الكويت**" هدفت إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت والتعرف على دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة فاعلة في البنوك التجارية في الكويت. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية متوسطة من حيث درجة توفر مكوناتها الثلاثة الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي. كما أن إلتزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها متوسطة. ويتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية. وبينت نتائج الدراسة أن مستوى معوقات تطبيق معايير الرقابة الداخلية مرتفع نتيجة لإرتفاع التكاليف وعدم وضوح أهداف البنك واستراتجيته.

8. **دراسة الجويفل (2011)** بعنوان "**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية الأردنية**" هدفت إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية بإستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية العاملة في الإردن والمتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على عينة من المديرين العاملين في الإدرارات العليا والمحاسبين والمدققيين العاملين في المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الاسلامية الأردنية. كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة. ووجدت الدراسة أن ملائمة المعلومات أكثر المتغيرات تأثيراً في فاعلية الرقابة الداخلية. ولم تتوصل الدراسة إلى فروقات تذكر في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لحجم وتاريخ تأسيس المصرف. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد وتوفير آليات معينة لضمان رقابة داخلية فاعلة تتواكب والتطورات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية.

الدراسات الأجنبية

1. **Verdi (2006) entitled “ Financial Reporting Quality and investment efficiency**

هدفت إلى فحص العلاقة بين جودة إعداد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، حيث كان الفرض الـرئيس للدراسة أن جودة التقرير المالي تحسن من كفاءة الاستثمار من خلال تأثيرها على الاختيـار المعـاكس ومشكلة الوكالة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية لجودة التقرير المالي وكفـاءة الاسـتثمار

الإدنى والأعلى. كما توصلت إلى أن العلاقة قوية بين جودة التقارير المالي والاستثمار الأعلى في الشركات التي تمتلك أرصدة نقدية أكبر وتتمتع بملكية مشتركة. وأخيرا، توصلت إلى أن هناك علاقة قوية بين جودة التقرير المالي والاستثمار الإدنى في الشركات التي تمتلك نوعية معلومات رديئة.

2. O'Leary et al. (2006) The Relative Effects of Elements of Internal Control on Auditors' Evaluations of Internal Control.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية التي يعطيها المدققون لبيئة الرقابة ونظم المعلومات وإجراءات الرقابة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المدققين يعتبرون بيئة الرقابة العنصر الأكثر أهمية من عناصر الرقابة الداخلية المتمثلة ببيئة الرقابة ونظم المعلومات وإجراءات الرقابة. وأن إضعاف عنصر بيئة الرقابة يدفع المدققون إلى تقييم العناصر الثلاثة والتقييم الكلي بعدم الموثوقية ولكن اختلاف وتباين نظم المعلومات وإجراءات الرقابة لايقود إلى نفس التقييم.

3. A study by Doyle et al.(2007) entitled Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting.

هدفت إلى فحص العلاقة بين جودة المستحقات والرقابة الداخلية باستخدام 750 شركة التي اظهرت ضعف مهم في نظام الرقابة الداخلية فيها في الفترة 2002-2005 . وتوصلت الدراسة إلى أن الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعود إلى تقدير ضعيف للمستحقات والتي لايمكن تحقيقها على شكل تدفقات نقدية. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة المستحقات المنخفضة مرتبطة بضعف عملية الإفصاح والمنبثقة من الرقابة على مستوى الشركة ككل.

4. Study by Janvrin(2008) titled " To what extent does internal control effectiveness increase the value of internal evidence?

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خاصيتين (موضوعية المصدر و فعالية الرقابة الداخلية) كيف يؤثران على تقييم المدققين لعناصر الإدلة الداعمة للتقديرات المحاسبية. واعتمد الباحث على عينة مكونة من 24

مدقق من العاملين في الشركات العالمية الكبيرة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الداخليـــة تخفض الحاجة إلى الاعتماد على الإدلة الداخلية مقارنة مع الإدلة الخارجيـــة. واقترحـــت الدراســـة أن المدققين يعتمدون على فعالية الرقابة الداخلية عندما يقيمون الإدلة الخارجية.

5. A study by Tasios and Bekiaris (2012) entitled "Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece.

هدفت إلى فهم مدى إدراك المدققين لجودة التقارير المالية بناءً على خـــصائص المعلومـــات المحاســـبية المتمثلة بـــــــــــــ الملائمة، والتمثيل الصادق،والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتيه، والقابليـــة للفهم. كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المحاسبية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المدققين في الشركات اليونانية يدركون أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاســبية للحصول على تقارير محاسبية ذات جودة عالية. كما توصلت إلى أنه عند الأخذ بعين الاعتبـــار جـــودة التقارير المالية للشركات اليونانية فإن المدققين يدركون احتوائها على جودة معتدلة ويعود ذلك إلى إدارة الإيرادات، ودرجة حاكمية ضعيفة، وملكية العائلات، والانحراف في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

6. A study by Gras-Gil et al.(2012) entitled " Internal Audit and financial reporting in the Spanish banking industry"

هدفت إلى اختبار العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وجودة التقارير المالية. بعض التعليمات والقواعد المتعلقة بحاكمية الشركات تم إظهارها وبينت الدراسة على أن الكثير مـــن الجهـــات المحليـــة والدولية أكدت على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات من مديري التدقيق الداخلي في البنوك الاسبانية. وتوصلت الدراسة إلـــى أن البنوك التي لديها جودة تقارير مالية ذات جودة عالية تمتلك درجة تعاون عالية بين المدققين الداخليين

والخارجيين أثناء عملية التدقيق السنوية. كما توصلت إلى أن اشتراك وظيفة التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية يقود إلى تحسين جودة التقارير المالية.

7. A study by Johl et al.(2013) entitled " Internal audit function, board quality, and financial reporting quality: evidence from Malaysia"

هدفت إلى أختبار أثر وظيفة التدقيق الداخلي وزيادة مكانيكيات الحاكمية الداخلية الشائعة على جودة التقارير المالية. وبشكل أكثر تحديداً ركزت الدراسة على بحث الإرتباط بين جودة التدقيق الداخلي و المستحقات غير الطبيعية(كمقياس ملخص لجودة التقارير المالية) وفيما إذا كان هناك مجلس المديرين يلعب أي دور معدل لتلك العلاقة. واعتمدت الدراسة في فحص العلاقة المشار إليها أعلاه على البيانات التاريخية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين وظيفة التدقيق الداخلي والمستحقات غير الطبيعية. كما توصلت إلى أن العلاقة تعتمد على فيما إذا نقلت الشركة مهام ومسؤولية وظيفة التدقيق إلى طرف ثالث أو أنها تكون ذات إرتباطات سياسيةً. وإذا ما تم اسقاط تحويل وظيفة التدقيق الداخلي إلى طرف ثالث والإرتباطات السياسية فإن الإرتباط بين جودة التدقيق الداخلي والمستحقات غير العادية كان سلبياً. وأخيراً، وجدت أن التكامل بين جودة وظيفة التدقيق الداخلي وجودة مجلس المديرين لهما إرتباط عال مع المستحقات غير العادية.

8. Salehi et al.(2013) Effectiveness of Internal Control in the Banking Sector: Evidence from Bank Mellat, Iran.

هدفت الدراسة إلى بحث فاعلية الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الإيراني خلال عام 2011 وبالتركيز على بنك ميلات. واعتمدت الدراسة في تحقيق هدفها على جمع البيانات الملائمة من عينة

الدراسة بواسطة استبانة صممت لهذا الغرض. وأظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي كفؤ وفعال بشكل كبير في الحماية من حالات الخطأ والاختلاسات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال بيان مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية بمكوناتها الإساسية المؤلفة من مجموعة من الأنظمة الرقابية الفرعية المتعلقة بنظام الإيرادات والتكاليف والإجور والموجودات الثابته والاستثمارات والاقتراض في جودة معلومات التقارير المحاسبية كالقابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة. هذا وقد تناولت الدراسة مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية بإبعادها المختلفة في جودة معلومات التقارير المحاسبية في البنوك التجارية بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 – 1): منهج الدراسة

(3 – 2):مجتمع الدراسة وعينتها

(3 – 3) مصادر الحصول على المعلومات

(3 – 4) صدق الاداة

(3 – 5) ثبات أداة الدراسة

(3 – 6) متغيرات الدراسة

(3 – 7) المعالجة الاحصائية

(3 – 8) إجراءات الدراسة

(3 – 1): منهج الدراسة

تعد هذه الدراسة دراسة إستطلاعية، اعتمدت على اسلوب المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن مسح الادب النظري بالرجوع إلى المراجع والمصادر والدوريات العلمية لبناء الإطار النظري للدراسة، والبحث الميداني للقيام بجمع البيانات والمعلومات الملائمة لتحقيق هدف الدراسة.

(3 – 2): مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في دولة الكويت، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة فقد تم مسح شامل لكل العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت بحيث كان مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة. ووحدة التحليل لهذه الدراسة هي البنك.

(3 – 3) مصادر الحصول على المعلومات:

ولتحقيق أهداف الدراسة النظرية منها والتطبيقية، تطلب الأمر الإعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات، وهي:

أ. المصدر الثانوي: الإطار النظري والدراسات السابقة والذي فيه تم الإعتماد على ما أورده الباحثين من مفاهيم وافكار ومضامين في موضوع الدراسة الحالي.

ب. المصدر الأولي: الجانب التطبيقي تم الإعتماد على الإستبانة التي تعكس متغيرات الدراسةوأهدافها.

هذا وقام الباحث بتصميم وتطوير الإستبانة بالإستناد إلى الادب النظري المتعلق بموضوع الدراسة بحيث تغطي متغيرات الدراسة وفرضياتها التي استندت إليها، وبإستخدام فقرات تقيميه لتحديد أهداف الدراسة، واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي المتدرج (1- غير موافق بشدة، 2-غير موافق، 3-محايد، 4-موافق، 5-موافق بشدة).

(3 – 4) صدق الاداة:

الصدق الظاهري: تم عرض الإستبانة على هيئة محكمين من ذوي الخبرة والإختصاص بمجال البحث وتصميم الاستبانات في مجالات العلوم المحاسبية (القياس والتقويم)، حيث تم الأخذ بالمقترحات

والتوصيات الواردة منهم حول مدى وضوح عباراتها وتمثيلها لمتغيرات الدراسة، وجرى التعديل وفقاً لارائهم. والحكم على مدى صلاحية الاداة كوسيلة لجمع البيانات، وبعد إسترجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة حسب رؤى المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

(3 – 5) ثبات أداة الدراسة:

سوف يتم استخراج معامل الإتساق الداخلي لاداة الدراسة بالاعتماد على معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) لكل متغير من متغيرات الدراسة بجميع ابعاده والمتمثلة في المتغير المستقل نظم الرقابة الداخلية، والمتغير التابع جودة التتقارير المحاسبية.

(3 – 6) متغيرات الدراسة:

تألفت هذه الدراسة من نوعين من المتغيرات: المتغير المستقل فاعلية نظم الرقابة الداخلية ويتمثل بالإبعاد التالية: (نظام رقابة الإيرادات،نظام رقابة التكاليف،نظام رقابة الإجور،نظام رقابة الإصول،نظام رقابة الاستثمارات، نظام رقابة الاقراض). والمتغير التابع جودة معلومات التقارير المحاسبية يتمثل بالابعاد التالية:(القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة).

(3 – 7) المعالجة الاحصائية:

بعد أن انهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة، قام بترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لإستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالاساليب الاحصائية ضمن الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية statistical package for social science(SPSS) ليصار إلى معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة.

(3 – 8) إجراءات الدراسة:

1. قام الباحث بتناول الإطار النظري والدراسات السابقة بالتوسع الملائم لتغطية كافة الجوانب التعلقة بمتغيرات الدراسة التي تتناولهاالدراسة.
2. وفي تحديد وقياس متغيرات الدراسة، اعتمد الباحث على طرق قياس المتغيرات الواردة في الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي ثبتت مصداقيتها وموثوقيتها.
3. قام الباحث على تحكيم إستبانة الدراسة من قبل المختصين وتم توزيعها على المبحوثين بصورتها النهائية.
4. قام الباحث بتوزيع الاستبانة على المبحوثين ثم جمع كافة ما وزع من هذه الاستبانات ليصار الى ترميزها وتفريغها ضمن البرنامج الإحصائي المناسب.
5. العمل على ادخال وترميز الاستبانات للشروع في عملية تحليلها.
6. اجراء التحليل للوصول الى مناقشة النتائج التي تم الحصول عليها.
7. مناقشة النتائج وكتابة التوصيات التي تخدم الدراسة والشركات المبحوثة ضمن اليات تتنفيذ قابلة للتطبيق.

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4 – 1): المقدمة

(4 – 2): وصف متغيرات الدراسة

(4 – 3): اختبار فرضيات الدراسة

(4 – 1): المقدمة

يهدف هذا الفصل بشكل رئيسي إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**، حيث سيتم إختبار الفرضيات.

(4 – 2): عرض بيانات عينة الدراسة

تم التطرق في هذا الجزء إلى خصائص عينة الدراسة من حيث: (**المسمى الوظيفي**، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية). ويظهر الجدول (1) تلك الخصائص.

جدول (1)

وصف أفراد عينة الدراسة

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	مدقق داخلي	26	43.3%
	محاسب	22	36.7%
	مدقق خارجي	12	20.0%
	أخرى	0	%0
المؤهل العلمي	دبلوم	14	23.3%
	بكالوريوس	15	25.0%
	ماجستير	20	33.3%
	دكتوراه	11	18.3%
	أخرى	0	%0
التخصص	محاسبة	27	33.3%
	ادارة	13	21.7%
	علوم مالية ومصرفية	20	33.3%
	اقتصاد	7	11.6%
	اخرى	0	.0%
سنوات.الخبرة	اقل من 5 سنوات	22	36.7%
	من5-10 سنوات	15	25.0%
	من 11 - 15 سنة	15	25.0%
	اكثر من 15 سنة	8	13.3%
	أخرى	0	%0
الشهادات المهنية	CPA	16	26.7%
	CIA	23	38.3%
	JCP	12	20.0%
	ACCA	9	15.0%
	أخرى	0	%0

يبين الجدول (1) انه من حيث المسمى الوظيفي فقد جاءت النسبة لفئة **مدقق داخلي** (43.3%) ولفئة **محاسب** (36.7%) ولفئة **مدقق خارجي** (20%)، وأما من حيث المؤهل العملي فإن ما نسبته (23.3%) دبلوم متوسط، و(25.0%) بكالوريوس، و(33.3%) ماجستير، و(18.3%) كان مؤهلهم العلمي دكتوراة.

أما من حيث التخصص فجاءت النسب كما يلي: (محاسبة) كانت (33.3%)، و(ادارة) كانت (21.7%)، و(علوم مصرفية) كانت نسبتهم (33.3%)، و (اقتصاد) كانت (11.6%)، أما بالنسبة لسنوات الخبرة فجاءت النسب من(اقل من 5 سنوات) كانت النسبة (36.7%)، ومن (5– 10 سنوات) كانت(25.0%)، ومن(11– 15 سنة) كانت (25%)، ومن(15 سنة فأكثر) كانت (13.3%). أما من حيث **الشهادات المهنية** فجاءت النسب (**CPA**) كانت النسبة (26.7%)، و (**CIA**) كانت(38.3%)، و(**JCP**) كانت (20%)، و(**ACCA**) كانت (15.0%).

وللتعرف إلى اثر فاعلية نظم الرقابة الداخلية، استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الموافقة.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و الترتيب مستوى الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر فاعلية نظم الرقابة الداخلية (نظام الإيرادات وحسابه، نظام تكاليف المبيعات وحساباته، نظام الأجور وحساباته، نظام امتلاك الأصول الثابتة، نظام الاستثمارات، نظام الاقتراض)

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
نظام الإيرادات وحسابه	10	استخدام نماذج مسلسلة لقيد مردودات ومسموحات العملاء بالجانب الدائن لحساب العملاء واعتماد المختص لكافة المردودات لتلافي مخاطر المخزون أو الخطأ	4.30	0.74	1	مرتفعة

مرتفعة	2	0.74	4.22	تتم المحاسبة عن كافة نماذج أوامر البيع لتقليل مخاطر ضياع أوامر البيع وعدم الشحن للبضاعة أو تكرار شحنها وبالتالي عدم رضا العملاء وأخطاء في المبيعات وحسابات العملاء	3	
مرتفعة	3	0.63	4.20	تقييم مخاطر الائتمان ثم التصريح بشحن البضائع لتقليل مخاطر خسائر الديون المعدومة	1	
مرتفعة	4	0.75	4.10	يعتمد الخصم المسموح به للعملاء من رئيس قسم الائتمان	21	
مرتفعة	5	0.72	4.05	اعتماد العمليات ومطابقة مستندات الشحن المرقمة بتسلسل مع أوامر البيع والفواتير وذلك لتجنب تسجيل العمليات في فترة خطأ أو المغالاة في رصيد المبيعات وأرصدة المدينين أو تسجيل مبيعات لم	4	
مرتفعة	6	0.70	4.02	مطابقة أوامر البيع المعتمدة مع قوائم الشحن التي تخص كل فاتورة وذلك لتدارك عدم إرسال فواتير خطأ وتدارك حصول خطأ في حسابات المبيعات والمدينين	5	
مرتفعة	6	0.89	4.02	التحقق من صحة فواتير البيع حسابياً ودقة إثباتها في الدفاتر بواسطة مشرف وكذلك فحص عمليات الترحيل	11	
مرتفعة	8	0.72	3.92	تحديد المسؤولية عن النقدية في نقطة تسلمها وإيداع النقدية المستلمة يوميا في البنك بالكامل واستخدام الخزائن الحديدية لحفظ النقدية غير المودعة	17	
مرتفعة	9	0.75	3.90	استخدام آلة تسجيل النقدية المستلمة وذلك لتدارك مطالبة العميل بمبيعات لم تسجل بالدفاتر أو عدم قيد قيمة البضاعة المباعة	7	
مرتفعة	10	0.78	3.88	يعد قسم أوامر العملاء أوامر البيع باستخدام نماذج مسلسلة الأرقام لتقليل مخاطر فقدان المبيعات	2	
مرتفعة	11	0.92	3.83	استخدام نماذج فواتير المبيعات مسلسلة الأرقام والمحاسبة عنها بالكامل ومطابقة الفواتير مع قسائم الشحن وتحديد أسعار البيع بناء على قائمة مقررة من شخص مخول	6	
مرتفعة	12	0.78	3.80	تحديث حال حسابات العملاء دوريا	16	

مستوى الاهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	المجال
مرتفعة	13	0.79	3.77	تحديد مسؤولية الاحتفاظ بالسجلات وتخصيص مكان أمين للاحتفاظ بها وعمل الاحتياطات اللازمة حتى يمكن إعادة السجلات إلى طبيعتها إذا ما أصابها التلف أو الضياع	18	
مرتفعة	14	0.77	3.75	تسوية حساب البنك بشكل دوري لتلافي خطأ تسجيل القيد في حسابات العملاء أو الخطأ في رصيد النقدية	9	
مرتفعة	15	0.69	3.72	عند تنفيذ طلبات البيع فصل وظيفة اعتماد الائتمان عن وظيفة استلام النقدية والتسجيل في الدفاتر المحاسبية ومهام القائمين بتسليم البضاعة	19	
مرتفعة	15	0.76	3.72	الفصل بين وظيفة تداول النقدية والتسجيل في حسابات المدينين كما ويجب الفصل بين وظيفة إعداد وإرسال كشوف الحسابات الشهرية للعملاء ووظيفة استلام النقدية منهم	20	
متوسطة	17	0.99	3.67	تسوية أرصدة حسابات العملاء الواردة في دفتر أستاذ مساعد العملاء مع حساب مراقبة العملاء الإجمالي المثبت في دفتر الأستاذ العام شهرياً	12	
متوسطة	18	0.88	3.63	إتباع إجراءات محددة لإعدام حسابات العملاء مع ضرورة اعتمادها بواسطة المختص	15	
متوسطة	19	1.00	3.58	إعداد قائمة بالشيكات المستلمة من العملاء بواسطة البريد وتوقيع أمين الصندوق على استلامها وإعداد سند قبض بكل شيك مستلم وإرساله بالبريد للعميل	8	
متوسطة	20	0.95	3.45	إتباع إجراءات محددة للمحاسبة عن النقدية باستخدام مستندات القبض المتسلسلة والخاضعة لرقابة جيدة والتأمين ضد خيانة الأمانة	13	
متوسطة	21	1.09	3.23	إتباع إجراءات محددة للمحاسبة على الديون المعدومة	14	
		0.52	3.85	الدرجة الكلي		

نظام تكاليف المبيعات وحساباته	56	تعيين موظف مسؤول عن الحماية المادية وتداول كل مجموعة من بنود المخزون	4.10	0.84	1	مرتفعة
	57	جرد المخزون دوريا ووضع علامات مميزة بعد جرده وذلك بواسطة لجنة حيث يختص شخص بعد الكمية والآخر بتسجيلها بالكشوفات ويجب أن يكون أعضاء هذا الفريق أشخاص بخلاف المسؤولين عن المستودعات	3.98	0.81	2	مرتفعة
	23	استخدام نماذج مرقمة للصرف من المستودعات	3.78	0.94	3	مرتفعة
	24	تستلم المواد الخام بواسطة قسم الاستلام بناء على أمر الشراء	3.77	0.79	4	مرتفعة
	22	استخدام نماذج تحديد كمية الطلب الاقتصادية لعناصر المخزون الهامة	3.70	0.79	5	مرتفعة
	25	إعداد تقرير دوري عن التعديلات في المنتجات التي تتطلب مواد أولية جديدة	3.35	0.82	6	متوسطة
	36	ضرورة إلغاء كافة مستندات عملية الشراء (طلب الشراء وأمر الشراء الفاتورة وتقرير الاستلام فور إصدار الشيك المستحق)	2.75	0.47	7	متوسطة
	47	إلغاء نماذج الشيكات التالفة والاحتفاظ بها لفحصها في أي وقت	2.73	0.45	8	متوسطة
	50	اعتماد مردودات المشتريات ومسموحاتها بواسطة شخص مسؤول ومفوض ويكون قسم الاستلام مسؤولا عن رد المواد إلى المورد	2.73	0.58	8	متوسطة
	35	في حال إرسال الشيكات بالبريد للموردين فيجب أن تختم بالصرف للمستفيد الأول فقط وذلك لتجنب مخاطر فقدانها أو ضياعها	2.72	0.56	10	متوسطة
	55	استخدام أماكن ومعدات تداول المخزون جيدة لحمايته من التلف والضياع	2.72	0.56	10	متوسطة
	30	جرد المواد المستلمة عند استلامها بواسطة قسم الاستلام وإرسال صورة عن تقرير الاستلام إلى قسم المشتريات	2.70	0.56	12	متوسطة

متوسطة	13	0.54	2.67	الفصل بين وظائف الحسابات إعداد الشيكات والتوقيع عليها	33	
متوسطة	13	0.51	2.67	فحص تسلسل أرقام الشيكات المصروفة عند إعداد تسويات البنوك من قبل موظف غير مسؤول عن النقدية أو الحسابات	46	
متوسطة	13	0.60	2.67	إتباع إجراءات خاصة للمحاسبة عن لمخزون تشتمل على مستندات الشراء والصرف للمصانع	52	
متوسطة	16	0.55	2.65	استخدام الشيكات وسندات الصرف مسلسلة الأرقام لتسديد أرصدة الموردين الدائنة وعدم استخدام النقدية	45	
متوسطة	17	0.61	2.65	الإثبات في سجلات المخزون المستمر من واقع تقارير الاستلام وقسائم صرف المواد مسلسلة الأرقام	53	
متوسطة	18	0.55	2.63	استخدام طلب وأوامر شراء وتقارير استلام مسلسلة الأرقام وإرسال صور من كل هذه المستندات إلى قسم الحسابات قبل تسجيل المشتريات	38	
متوسطة	19	0.61	2.62	فحص المستندات قبل توقيع المختص على الشيكات والمصادقة على سندات الصرف لها	48	
متوسطة	20	0.56	2.60	وجود مستندات معززة وإجراءات رقابية فعالة على بضاعة الأمانة الخارجة والداخلة	37	
متوسطة	20	0.62	2.60	فحص وتدقيق فواتير المشتريات ومطابقتها مع مستنداتها ومطابقة إجمالي الدائنين بالأستاذ الفرعي مع حساب الرقابة بالأستاذ العام.	40	
متوسطة	20	0.56	2.60	تتبع تقارير استلام المواد وأوامر الشراء والفواتير التي ليس لها مستندات مؤيدة	41	
متوسطة	20	0.59	2.60	الفصل بين وظائف المحاسبة والشراء والاستلام	42	
متوسطة	24	0.70	2.57	إتباع نظام المناقصات بين الموردين للحصول على أفضل الأسعار واعتماد الأسعار بواسطة مسؤول قبل التنفيذ	27	

	49	رقابة محكمة على عمليات تحويل الأرصدة النقدية فيما بين البنوك لتفادي التلاعب في الأرصدة والازدواجية	2.55	0.59	25	متوسطة
	26	استخدام نماذج الشراء مسلسلة الأرقام	2.52	0.68	26	متوسطة
	43	توفير المستندات الكافية لكافة المشتريات المصرح بها (طلب الشراء,أمر الشراء,وتقرير الاستلام وفاتورة المورد)	2.52	0.65	26	متوسطة
	44	عدم كتابة الكمية المطلوبة على صورة أمر الشراء المرسل لقسم الاستلام لدفعه إلى جرد الكمية المستلمة	2.52	0.57	26	متوسطة
	29	الفصل بين وظائف المشتريات واستلام المواد وتنفيذ عملية الشراء من خلال إجراءات مكتوبة ومعتمدة	2.50	0.72	29	متوسطة
	34	توقيع الشيكات بواسطة عضو في الإدارة العليا غير مسؤول عن المحاسبة أو إعداد الشيك والتوقيع المزدوج على الشيك وحماية الشيكات	2.50	0.65	29	متوسطة
	51	إخطار قسم حسابات الدائنين بكافة المردودات والمسموحات	2.45	0.59	31	متوسطة
	54	الجرد المفاجئ لكميات المخزون ومقارنته مع سجلات نظام المخزون المستمر بواسطة موظف مختص ومن ثم تسوية وبحث الخلاف بين سجلات المخزون والجرد الفعلي	2.43	0.65	32	متوسطة
	28	استخدام نماذج تقارير استلام مسلسلة الأرقام	2.42	0.72	33	متوسطة
	31	التأكد من جودة وكمية المشتريات الهامة بواسطة قسم المشتريات وإعادة حساب قيمة الفاتورة وكافة المستندات المرفقة	2.40	0.79	34	متوسطة
	32	استخدام المجاميع الرقابية في عمليات الترحيل ومطابقة إجمالي حسابات الأستاذ الفرعي مع أرصدة الأستاذ العام	2.38	0.78	35	متوسطة

منخفضة	36	0.68	2.32	اعتماد قسم حسابات الدائنين إذن السداد قبل إصدار الشيك	39	
متوسطة		0.37	2.78	الدرجة الكلية		

مستوى الاهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	المجال
مرتفعة	1	0.88	4.27	إعداد بطاقات الأوامر طبقاً لنظام محاسبة التكاليف على الأوامر الإنتاجية	65	نظام الأجور وحساباته
مرتفعة	2	0.73	4.07	مطابقة بطاقات وقت الأجر أو تقارير الوقت على ساعات العمل كما هي ظاهرة ببطاقات ساعة تسجيل وقت العاملين	66	
مرتفعة	3	0.83	4.05	وجود قسم خاص لشؤون الأفراد بحيث يتولى التوصيف الوظيفي واعتماد التعيين الجديد وإنهاء الخدمة وتغيير المعدلات والاستقطاعات	58	
مرتفعة	4	0.81	3.92	اعتماد مشرفي الأقسام لكافة ساعات العمل العادية والإضافية وإشرافهم على تسجيل الوقت ومراقبة الوقت غير المستغل	64	
مرتفعة	5	0.89	3.83	اعتماد رواتب الأفراد من مجلس الإدارة أو لجنة شؤون الأفراد	59	
مرتفعة	6	0.89	3.82	تتبع أسماء الأفراد بكشوف الأجور ومطابقتها على سجلات قسم شؤون الأفراد للتأكد من أنهم لا زالوا يعملون بالشركة خلال الفترة	62	
مرتفعة	7	0.82	3.73	تحديد أقسام التشغيل لاحتياجاتهم من العاملين والمطلوب إنهاء خدمتهم	60	
متوسطة	8	0.95	3.65	إعداد مستندات لكافة بيانات الأجور تحفظ في ملفات الموظفين	61	
متوسطة	9	0.91	3.57	استخدام ساعة تسجيل الوقت أو بطاقات الوقت	63	

المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
	70	متابعة قيمة الأجور التي لم يتقدم أصحابها لاستلامها وإعادة شيكاتها إلى النقدية مع إثباتها كالتزام جاري وبالطبع فإن مثل هذه الشيكات التي يحتفظ بها في الصندوق يجب أن تفحص دوريا	3.52	1.16	10	متوسطة
	67	فصل واجبات تحديد الأجور وتسجيل الوقت وصرف الأجور واعتماد معدلات وساعات العمل	3.40	1.11	11	متوسطة
	68	مراجعة الشيكات الصادرة على سجلات الأجور	3.25	1.08	12	متوسطة
	69	إعداد إقرار ضريبة الأجور ودفعها في الوقت المحدد	2.93	1.16	13	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.69	0.67		مرتفعة
المجال	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الاهمية
نظام امتلاك الأصول الثابتة	71	استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية لتجنب شراء أصول ثابته ليس هناك حاجة لها أو لا يتوفر لها الكفاءة.	3.97	0.82	1	مرتفعة
	76	السماح فقط لأشخاص معينين ببيع الأصول الثابتة وإخضاع كافة عملية البيع لرقابة المقبوضات النقدية	3.93	0.71	2	مرتفعة
	72	مراجعة واعتماد كافة عمليات شراء الأصول الثابتة الجوهرية بواسطة مجلس الإدارة	3.83	0.87	3	مرتفعة
	79	توفر المستندات الكافية(طلب الشراء,إجراء الشراء,تقرير الاستلام) قبل اعتماد إذن الدفع ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة	3.72	0.88	4	مرتفعة
	77	استخدام أساليب منهجية في تحليل مشروعات استئجار الأصول بواسطة أشخاص أكفاء لتلافي مخاطر إجراء عقود استئجار غير مصرح بها أو غير اقتصادية وبالتالي الفشل في تعظيم الأرباح أو	3.63	0.86	5	متوسطة
	78	وجود سياسة لمشتريات الأصول الثابتة وكذلك إهلاكها	3.60	1.03	6	متوسطة

متوسطة	7	0.87	3.58	وجود إجراءات وسياسات مكتوبة خاصة بالنسبة لعملية بيع الأصول الثابتة أو استبداله أو شطبها	74	
متوسطة	8	1.03	3.50	الجرد الدوري للأصول الثابتة وتسوية الحسابات مع الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة	75	
متوسطة	9	0.89	3.47	ضرورة اعتماد كافة عمليات شراء الأصول الثابتة ومراجعتها مستنديا شأنها شأن المدفوعات النقدية	73	
متوسطة	10	1.05	3.18	التسوية الدورية لحسابات الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة مع حساب المراقبة بالأستاذ العام بواسطة شخص مسؤول وكذلك فحص ومراجعة كافة عمليات البيع لها	80	
متوسطة	11	0.65	2.57	تسجيل ورقابة على مصاريف النشاء أو التصنيع الذاتي	82	
متوسطة	11	0.67	2.57	صيانتها بشكل دوري والمحافظة عليها والتأمين الكافي عليها ضد الضياع أو السرقة أو الحريق	85	
متوسطة	13	0.72	2.48	الرقابة على الموجودات المشطوبة كاملا ولا زالت في الخدمة	84	
متوسطة	14	0.83	2.41	فحص عملية استئجار الأصول والتأكد من أنها سجلت بالشكل الذي يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	81	
متوسطة	15	0.79	2.40	وجود علامات أو رموز فارقة لكل كوجود	83	
متوسطة		0.56	3.26	الدرجة الكلية		

متوسطة	ترتيب أهمية الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	المجال
متوسطة	1	1.03	3.47	فصل مسؤولية الاحتفاظ بها عن مسؤولية تسجيلها وعن مسؤولية التعامل بها	91	نظام الاستثمارات
متوسطة	2	1.21	3.37	الجرد المفاجئ لها من قبل قسم التدقيق الداخلي	89	

متوسطة	3	1.05	3.30	موجودة تحت سيطرة مسؤول ومنفصل عن السجلات	87	
متوسطة	4	1.16	3.27	تخويل من مسؤول بالنسبة للتعامل (بيع وشراء)	86	
متوسطة	4	0.95	3.27	التأكد أن الاستثمارات باسم المؤسسة موضوعة في مكان أمين (قاصة حديدية)	90	
متوسطة	6	1.08	3.17	وجود سجل يتضمن تفاصيل هذه الاستثمارات	88	
متوسطة		0.92	3.31	الدرجة الكلية		

مستوى الاهمية	ترتيب أهمية الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	المجال
متوسطة	1	1.27	3.58	التأكد من صحة الحصول على القرض والإجراءات القانونية المتعلقة به واعتماده من جهة مسؤولة في الشركة	92	نظام الاقتراض
متوسطة	2	0.96	3.57	توثيق القروض بعقد بين الشركة والجهة المقرضة يبن مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة السداد والضمان المقدم من قبل الشركة مثل العقار مثلا	93	
متوسطة	3	1.08	3.48	الحصول على تأييد مباشر من الجهة المقرضة	98	
متوسطة	4	1.17	3.23	إعادة احتساب الفوائد الواجب إعادة تحميلها على حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة	97	
متوسطة	5	1.04	3.03	التأكد من الإفصاح عن القروض في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	99	
متوسطة	6	1.17	2.98	الحصول على كشف بالقروض يبين الأرصدة الافتتاحية وحركتها خلال السنة والرصيد في نهاية السنة ومطابقة الرصيد مع حساب الرقابة بالأستاذ العام	94	
متوسطة	6	1.03	2.98	الحصول على المستندات المعززة لمبلغ القرض وسعر الفائدة وموعد السداد والأقساط الواجب دفعها خلال السنة والأقساط المستحقة في السنة التالية لأجل فصلها عن مبلغ القرض ووضعها تحت	95	

متوسطة	8	1.07	2.90	الاطلاع على المستندات والأدلة المؤيدة لاستلام مبلغ القرض كسجل المقبوضات ومستندات دفع الأقساط كسجل المدفوعات	96	
متوسطة		0.83	3.22	الدرجة الكلية		
		0.30	3.26	الدرجة الكلية الكلية		

يظهر من الجدول (2) أن نظام الإيرادات وحسابه حقق وسطاً حسابياً عاما بلغ (3.85) وبانحراف معياري عام (0.52). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.30 - 3.23) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (10) " استخدام نماذج مسلسلة لقيد مردودات ومسموحات العملاء بالجانب الدائن لحساب العملاء واعتماد المختص لكافة المردودات لتلافي مخاطر المخزون أو الخطأ " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.30) وكان الانحراف المعياري (0.74). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (14) " إتباع إجراءات محددة للمحاسبة على الديون المعدومة " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.23) وبانحراف معياري (1.09).

يظهر من الجدول (2) أن نظام تكاليف المبيعات وحساباته حقق وسطاً حسابياً عاما بلغ (2.78) وبانحراف معياري عام (0.37). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (2.32 - 4.10) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (56) " تعيين موظف مسؤول عن الحماية المادية وتداول كل مجموعة من بنود المخزون " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.10) وكان الانحراف المعياري (0.84). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (39) " اعتماد قسم حسابات الدائنين إذن السداد قبل إصدار الشيك " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.32) وبانحراف معياري (0.68).

يظهر من الجدول (2) أن نظام الأجور وحساباته حقق وسطاً حسابياً عامــا بلــغ (3.69) وبـــانحراف معياري عام (0.67). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (4.27 - 2.93) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (65) " إعداد بطاقات الأوامر طبقاً لنظام محاسبة التكاليف على الأوامــر الإنتاجية " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.27) وكان الانحراف المعياري (0.88). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (69) " إعداد إقرار ضريبة الأجور ودفعها في الوقت المحــدد " حيــث بلــغ المتوســط الحسابي لها (2.93) وبانحراف معياري (1.16).

يظهر من الجدول (2) أن نظام امتلاك الأصول الثابتة حقق وسطاً حسابياً عاما بلغ (3.26) وبـــانحراف معياري عام (0.56). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (3.97 - 2.40) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (71) " استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية لتجنب شراء أصول ثابته ليس هناك حاجة لها أو لا يتوفر لها الكفاءة " حيث بلغ المتوسط الحــسابي لهــا (3.97) وكــان الانحــراف المعياري (0.82). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (83) " وجود علامات أو رموز فارقة لكل موجود " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.40) وبانحراف معياري (0.79).

يظهر من الجدول (2) أن ، نظام الاستثمارات حقق وسطاً حسابياً عاما بلغ (3.31) وبانحراف معيــاري عام (0.92). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (3.47 - 3.17) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (91) " فصل مسؤولية الاحتفاظ بها عن مسؤولية تسجيلها وعن مسؤولية التعامل بها " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.47) وكان الانحراف المعياري (1.03). وجاءت فــي الرتبــة الأخيرة الفقرة (88) " وجود سجل يتضمن تفاصيل هذه الاستثمارات " حيث بلغ المتوسط الحسابي لهــا (3.17) وبانحراف معياري (1.08).

يظهر من الجدول (2) أن نظام الاقتراض حقق وسطاً حسابياً عاما بلغ (3.22) وبانحراف معياري عام (0.83). أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم الوسط الحسابي بيـــن (3.58 - 2.90) و جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (92) " التأكد من صحة الحصول على القرض والإجراءات القانونية المتعلقة به واعتماده من جهة مسؤولة في الشركة " حيث بلغ المتوسط الحـسابي لهـا (3.58) وكـان الانحـراف المعياري (1.27). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (96) " الاطلاع على المستندات والأدلة المؤيـدة لاستلام مبلغ القرض كسجل المقبوضات ومستندات دفع الأقساط كسجل المدفوعات " حيث بلغ المتوسـط الحسابي لها (2.90) وبانحراف معياري (1.07).

وللتعرف إلى جودة معلومات التقارير المحاسبية، استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الموافقة.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و الترتيب مستوى الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أثر جودة معلومات التقارير المحاسبية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأثر
123	غالبا ما يرفق بالقوائم المالية إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة	3.57	0.96	1	متوسط
129	لا يوجد تأخير في إصدار تقرير المدقق الخاص بالقوائم المالية	3.56	0.96	2	متوسط

122	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرارات المناسبة	3.48	1.08	3	متوسط
128	غالبا ما يتم إتاحة المعلومة عند الطلب وفي الوقت المناسب لها وحسب التشريعات.	3.48	1.08	3	متوسط
117	هناك درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية عند إجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد.	3.33	0.95	5	متوسط
116	لا يتم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.	3.32	1.07	6	متوسط
113	تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها.	3.25	1.14	7	متوسط
115	لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.	3.25	1.19	8	متوسط
121	لا يتم معالجة العمليات إلا بعد أن تتكامل كافة الحقائق والمستندات حولها	3.23	1.17	9	متوسط
127	توفر المعلومات المحاسبية معلومات إضافية (قوائم تحليلية,جداول إحصائية,رسوم بيانية..) تساعد الادراة على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في الشركة.	3.23	1.17	9	متوسط
133	عند اختيار السياسات المحاسبية ينبغي أن تعبر بعدالة عن أوضاع الشركة.	3.23	1.17	9	متوسط
112	تعرض المعلومات المحاسبية وتتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط	3.22	1.15	12	متوسط
111	المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مأمونة الاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية والهامة.	3.18	0.93	13	متوسط
114	يتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية,ووفقا للسياسات الموضوعة من قبل الإدارة	3.12	1.09	14	متوسط

105	يمكن من خلال القوائم المالية التأثير على الكثير من القرارات التي تتخذ من قبل المستفيدين	3.10	0.86	15	متوسط
104	يتم عرض المعلومات بعيدا عن التكرار الذي يؤدي إلى سوء الفهم	3.08	1.09	16	متوسط
106	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات اللاحقة.	3.05	0.98	17	متوسط
100	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم من خلال استخدام المصطلحات المتداولة.	2.98	1.00	18	متوسط
118	تتبع الشركة سياسة المبالغة في وضع الاحتياطات والمخصصات.	2.98	1.17	18	متوسط
119	يتم الاعتراف بالمكاسب أو الأرباح في حالة تكامل المعلومات حولها ويتم الاعتراف بالخسائر بالرغم من عدم تكامل المعلومات حولها.	2.98	1.03	18	متوسط
124	يتم الثبات في استخدام نفس السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى, أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات	2.98	1.17	18	متوسط
125	يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة	2.98	1.03	18	متوسط
130	تعد تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية أقل من الفائدة المتحققة منها.	2.98	1.17	18	متوسط
131	تراعى جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.	2.98	1.03	18	متوسط
101	سهولة التعامل مع معلومات القوائم المالية من قبل المستفيدين لاتخاذ القرارات وذلك لأنها مرتبة بشكل يسهل فهمها.	2.92	0.79	25	متوسط
120	يتم استخدام ملاحق خاصة (نماذج استرشادية) مرفقة مع القوائم المالية لتوضيح التفاصيل الخاصة ببعض فقرات القوائم المالية.	2.90	1.07	26	متوسط

126	يتم الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.	2.90	1.07	26	متوسط
132	إن القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها من قبل غالبية الأطراف.	2.90	1.07	26	متوسط
102	يتم عرض المعلومات المالية بوضوح بعيداً عن التعقيد والصعوبة.	2.85	0.78	29	متوسط
103	تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين	2.85	0.82	29	متوسط
107	يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية التنبؤ بقدرة النشأة على دفع توزيعات الأرباح والتوقع حول أسعار الأسهم المستقبلية.	2.85	0.94	29	متوسط
110	يؤدي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية إلى توفير معلومات صادقة.	2.67	0.84	32	متوسط
109	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت.	2.65	0.55	33	متوسط
108	يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة.	2.63	0.52	34	متوسط
الدرجة الكلية		3.08	0.54		متوسط

يلاحظ من الجدول (3) أن أثر جودة معلومات التقارير المحاسبية كان متوسطا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.08) وانحراف معياري (0.54)، وجاءت فقرات الأداة في الدرجة المتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.57– 2.63)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (123) والتي تنص " غالبا ما يرفق بالقوائم المالية إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة "، بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (0.96) وبدرجة مرتفعة، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (129) والتي تنص " لا يوجد تأخير في إصدار تقرير المدقق الخاص بالقوائم المالية" بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري

(0.96) وبدرجة متوسطة، وجاءت في الرتبة قبل الاخيرة الفقرة (109) والتي تنص " تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت " بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة الاخيرة الفقرة (108) والتي تنص " يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة " بمتوسط حسابي (263) وانحراف معياري (0.52) وبدرجة متوسطة .

(4-3): اختبار الفرضيات

سيعمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب، والتي تم صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية (نظام رقابة الإيرادات ونظام رقابة التكاليف ونظام رقابة الإجور ونظام رقابة الأصول ونظام رقابة الاستثمار ونظام رقابة الاقتراض) في دولة الكويت عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، للتحقق من أثر نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية بأبعادها جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (4).

الجدول (4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية بأبعادها جودة معلومات التقارير المحاسبية

Siq*	T المحسوبة	β معامل الانحدار		Siq* مستوى الدلالة	درجات الحرية		F المحسوبة	(R^2) معامل التحديد	(R) الارتباط	المتغير التابع
0.000	19.820	رقابة الإيرادات	2.688	0.000	6	الانحدار	300.680	0.968	0.986	**جودة معلومات التقارير المحاسبية**
0.017	2.462	رقابة التكاليف	0.162							
0.019	2.420	رقابة الإجور	0.074							
0.051	2.001	رقابة الأصول	0.104							
0.000	9.595	رقابة امتلاك الموجودات	0.413							
0.945	0.070	رقابة الاستثمار	0.003		53	البواقي				
0.657	0.447	رقابة الاقتراض	0.013		59	المجموع				

***يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)**

إذ يُظهر الجدول(4) أثر نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية بأبعادها جودة معلومات التقارير المحاسبية ، إذ بينت النتائج وجود تاثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.986) عند مستوى ($\alpha \le 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (0.968)، أي أن ما قيمته (0.968) من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية بأبعادها، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (2.688) لرقابة الإيرادات ، (0.162) لرقابة التكاليف ، (0.074) لرقابة الإجور ، (0.104) لرقابة الأصول ، (0.413) لرقابة امتلاك الموجودات ،(0.003) لرقابة الاستثمار ، (0.013) لرقابة الاقتراض وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية بأبعادها يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة (2.688) لرقابة الإيرادات ، (0.162) لرقابة التكاليف ، (0.074) لرقابة الإجور ، (0.104) لرقابة الأصول ، (0.413) لرقابة امتلاك الموجودات ،(0.003) لرقابة الاستثمار ، (0.013) لرقابة الاقتراض. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت

(300.680) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة رفض الفرضية الرئيسية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنظم الرقابة الداخلية المستخدمة في البنوك التجارية (نظام رقابة الإيرادات ونظام رقابة التكاليف ونظام رقابة الإجور ونظام رقابة الأصول ونظام رقابة الاستثمار ونظام رقابة الاقتراض) في دولة الكويت عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (5).

الجدول (5)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية		Siq* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Siq*
جودة معلومات التقارير المحاسبية	0.653	0.714	43.196	الانحدار	1	0.000	0.675	رقابة الإيرادات	6.572	0.000
				البواقي	58					
				المجموع	59					

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

إذ يُظهر الجدول(5) أثر نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.653) عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (0.714)، أي أن ما قيمته (0.714) من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى نظام رقابة الإيرادات، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.675)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة الايرادات يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة (0.675). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (43.196) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة رفض الفرضية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الإيرادات في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (6).

الجدول (6)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية

Siq*	T المحسوبة	β معامل الانحدار		Siq* مستوى الدلالة	درجات الحرية		F المحسوبة	(R^2) معامل التحديد	(R) الارتباط	المتغير التابع
0.000	6.572	رقابة التكاليف	1.046	0.000	1	الانحدار	58.673	0.503	0.709	جودة معلومات التقارير المحاسبية
					58	البواقي				
					59	المجموع				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول(6) أثر نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط **(0.709)** عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ **(0.503)**، أي أن ما قيمته **(0.503)** من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى نظام رقابة التكاليف، كما بلغت قيمة درجة التأثير β **(1.046)**، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة التكاليف يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة **(1.046)**. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت **(58.673)** وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. وهذا يؤكد صحة رفض الفرضية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة التكاليف في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الأجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة الأجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (7).

الجدول (7)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة الأجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية		Siq* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Siq*
جودة معلومات التقارير المحاسبية	**0.856**	**0.343**	**30.288**	**1**	الانحدار	**0.000**	**رقابة الأجور**	**0.373**	**5.503**	**0.000**
				58	البواقي					
				59	المجموع					

***يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

إذ يُظهر الجدول(7) أثر نظام رقابة الأجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط **(0.856)** عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ **(0.343)**، أي أن ما قيمته **(0.343)** من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى نظام رقابة الأجور، كما بلغت قيمة درجة التأثير β **(0.373)**، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة الأجور يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة **(0.373)**. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت **(30.288)** وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة رفض الفرضية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الأجور في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة امتلاك الموجودات الثابته في جودة التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة امتلاك الموجودات في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (8).

الجدول (8)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة امتلاك الموجودات في جودة معلومات التقارير المحاسبية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية		Siq* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Siq*
جودة معلومات التقارير المحاسبية	0.582	0.338	29.638	الانحدار	1	0.000	0.558	رقابة امتلاك الموجودات	5.444	0.000
				البواقي	58					
				المجموع	59					

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

إذ يُظهر الجدول(8) أثر نظام رقابة امتلاك الموجودات في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط (**0.582**) عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (**0.338**)، أي أن ما قيمته (**0.338**) من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى نظام رقابة امتلاك الموجودات، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (**0.558**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة امتلاك الموجودات يؤدي إلى زيادة

في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة (0.558). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (29.638) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة رفض الفرضية الخامسة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة امتلاك الموجودات في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الاستثمار في جودة التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة الاستثمار في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (9).

الجدول (9)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة الاستثمار في جودة معلومات التقارير المحاسبية

Siq*	T المحسوبة	β معامل الانحدار		Siq* مستوى الدلالة	درجات الحرية		F المحسوبة	(R^2) معامل التحديد	(R) الارتباط	المتغير التابع
0.120	1.576	رقابة الاستثمار	0.118	0.120	1	الانحدار	4.483	0.041	0.203	جودة معلومات التقارير المحاسبية
					58	البواقي				
					59	المجموع				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

إذ يُظهر الجدول(9) أثر نظام رقابة الاستثمار في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط (**0.203**) عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (**0.041**)، أي أن ما قيمته (**0.041**) من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية لا يؤثر على التغير في مستوى نظام رقابة الاستثمار ، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (**0.118**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة الاستثمار يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة (**0.118**). ويؤكد معنوية عدم التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (**4.483**) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية السادسة، وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الاستثمار في جودة معلومات التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الاقتراض في جودة التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية أستخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، للتحقق من أثر نظام رقابة الاقتراض في جودة معلومات التقارير المحاسبية كمتغير تابع، وكما هو موضح في الجدول (10).

الجدول (10)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر نظام رقابة الاقتراض في جودة معلومات التقارير المحاسبية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	درجات الحرية		Siq* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Siq*
جودة معلومات التقارير المحاسبية	0.236	0.056	3.427	الانحدار	1	0.069	0.153	رقابة الاقتراض	1.851	0.069
				البواقي	58					
				المجموع	59					

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

إذ يُظهر الجدول(10) أثر نظام رقابة الاقتراض في جودة معلومات التقارير المحاسبية، حيث بينت النتائج عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط (**0.236**) عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$)، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (**0.056**)، أي أن ما قيمته (**0.056**) من التغيرات في جودة معلومات التقارير المحاسبية لا يؤثر على التغير في مستوى نظام رقابة الاقتراض ، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (**0.153**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في نظام رقابة الاقتراض يؤدي إلى زيادة في جودة معلومات التقارير المحاسبية بقيمة (**0.153**). ويؤكد معنوية عدم التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (**3.427**) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية السادسة، وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام رقابة الاقتراض في جودة التقارير المحاسبية عند مستوى دلالة (0.05).

الفصل الخامس

النتائج والإستنتاجات والتوصيات

(5 – 1): المقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت لتعرف أثر نظم الرقابة الداخلية بأبعادها على جودة معلومات التقارير المحاسبية، والتي في ضوئها يقترح الباحث جملة من التوصيات، ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة أجزاء هي:

(5 – 2): النتائج Results

لقد أثارت الدراسة العديد من الاسئلة، وعرضت فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة والاثر لفاعلية نظم الرقابة الداخلية بأبعادها (نظام الإيرادات وحسابه، نظام تكاليف المبيعات وحساباته، نظام الأجور وحساباته، نظام امتلاك الأصول الثابتة، نظام الاستثمارات، نظام الاقتراض)على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وتوصلت إلى نتائج أسمهت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، واختبار فرضياتها، ويشير الباحث في البداية إلى أبرز نتائج دراسته:

1. أظهرت النتائج أن أثر فاعلية نظم الرقابة الداخلية بأبعادها كانت متوسطة.
2. وبينت النتائج أن درجة نظام الإيرادات وحسابه مرتفعة.
3. كما أظهرت النتائج أن درجة نظام تكاليف المبيعات وحساباته متوسطة.
4. وأن درجة نظام الأجور وحساباته مرتفعة.
5. وأن درجة نظام امتلاك الأصول الثابتة متوسطة.

6. وأن درجة نظام الاستثمارات متوسطة

7. وأن درجة نظام الاقتراض متوسطة.

8. وأن مستوى جودة معلومات التقارير المحاسبية كان متوسطا.

9. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لأثر فاعلية نظم الرقابة الداخلية بأبعادها على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

10. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام الإيرادات على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

11. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام تكاليف المبيعات وحساباته على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

12. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام الأجور وحساباته على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

13. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام امتلاك الموجودات على جودة معلومات التقارير المحاسبية.

14. وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام امتلاك الأصول الثابتة على جودة معلومات التقارير المحاسبية

15. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام الاستثمارات على جودة معلومات التقارير المحاسبية

16. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($á \leq 0,05$) لاستخدام نظام الاقتراض على جودة معلومات التقارير المحاسبية

(5 – 3): الإستنتاجات Conclusions

وبناء على ما تقدم يمكن إدراج أهم الاستنتاجات وهي:

1. أن أثر نظام الإيرادات على جودة معلومات التقارير المحاسبية أعلى من أثرها من باقي أبعاد نظم الرقابة الداخلية الأخرى من حيث التأثير.
2. أن أثر نظام نظام امتلاك الموجودات على جودة معلومات التقارير المحاسبية جاء بالمرتبة الثانية من حيث التأثير .
3. أن أثر نظام التكاليف على جودة معلومات التقارير المحاسبية جاء بالمرتبة الثالثة من حيث التأثير .
4. أن أثر نظام امتلاك الاصول الثابتة على جودة معلومات التقارير المحاسبية جاء بالمرتبة الرابعة من حيث التأثير.

5. أن أثر نظام الأجور على جودة معلومات التقارير المحاسبية جاء بالمرتبة الخامسة من حيث التأثير.

(5 – 4): التوصيات Recommendations

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة فان الباحث يوصي بالآتي:

- الاهتمام والتاكيد على دور نظم الرقابة الداخلية بأبعادها، من خلال اجراءات عديدة مثل: القيام بتقديم الخدمة بصورة منافسة تتلاءم مع متطلبات الزبائن، وربط انظمة الرقابة الداخلية بالنتائج التي سوف تترتب عليها.

- العمل على مواكبة التطورات في مجال نظم الرقابة، بالشكل الذي يمكن من زيادة كفاءته في مجالي رقابة الاستثمار ورقابة الاقتراض للوصول الى اعلى نسبة منجودة معلومات التقارير المحاسبية .

- الاهتمام بتدريب الموظفين في مختلف الأقسام على كيفية توظيف مفاهيم الرقابة الداخلية وتعميقها لديهم لتحقيق نتائج افضل يمكن ان ترفع من مستوى جودة معلومات التقارير المحاسبية.

- التأكيد على ارفاق إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة بالقوائم المالية ، وعدم التأخير في اصدار تقرير المدقق الخاص بالقوائم المالية، واحتواء التقارير المحاسبية على المعلومات ذات النوعية التي تحقق الأهداف المرجوة لنظم الرقابة الداخلية.

- إجراء المزيد من الدراسات تتناول نظم الرقابة الداخلية بأبعادها وأثرها على متغيرات تابعة متعددة أخرى مثل أثرها في زيادة الانتاجية أو أثرها في عطاء الموظف.

المراجع والمصادر

المراجع العربية:

1. التميمي، هادي(1998) مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلون للكتب، عمان، الأردن.

2. الجويفل، احمد سلامة سليمان(2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

3. جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، (1996)،معايير المحاسبة الدولية، ص28-34.

4. الحاروني، عمرو كامل وخصاونة، ريم عقاب(2006) أثر تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

5. الحسبان، عطاالله احمد سويلم(2004) قياس قدرة أنظمة الرقابة الداخلية على مواكبة متطلبات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

6. حمادة، رشا(2010) أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد1،ص.ص 305-334.

7. خريسات، محمد(1993) تقويم فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

8. خلف، عماد عبدالقادر يوسف (2004)،مدى تأثير قوة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على درجة مصداقية وعدالة القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

9. الدوري، محمد مؤيد(2011) جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الأئتمانية طويلة الإجل في البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

10. الرشيدي، موسى فايز(2009) تقييم نظم الرقابة الداخلية على تشغيل البيانات الإلكترونية دراسة على البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

11. الرشيدي، عيد عباد مناور(2010) تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

12. الشامي، أكرم يحيى(2009) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

13. الشيخ، زكريا حسن(2012) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم(دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة –عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

14. العازمي، فايز مرزوق(2012) دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية(دراسة ميدانية). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

15. عبدالفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، (2004)، "الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي"، الدار الجامعية.

16. العفيف، جمال(2010) نموذج مقترح لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

17. القثمي، ماجد سليم(2010) ، العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

18. القشي، ظاهر يوسف(2003) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

19. لطفي، أمين السيد، (2007)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الاسكندرية: الدار الجامعية.

20. المطارنة، غسان فلاح(2006) تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

21. وادي رشدي عبد اللطيف، وادي رشيد و غنيم، ماهر أحمد(2007) مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في بلدية محافظة غزة .مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني.

المراجع الأجنبية:

1. Doyle, J.T., Ge, W. and MC Vay, S.(2007) Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting. THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 82, No. 5, pp. 1141–1170.
2. Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S. and Lema, D.G.(2012) Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry. Mangerial auditing Journal, Vol.27, No.8, pp.728-753.

3. Ismail, N.A. and King, M. (2007). FactorsInfluencing The Alignment of AccountingInformation Systems in Small and MediumSized Malaysian Manufacturing Firms, Journalof Information Systems and Small Business, Vol.1(1/2), pp: 1-19.

4. Janvrin, D.(2008) To what extent does internalcontrol effectiveness increasethe value of internal evidence? Managerial Auditing Journal, Vol.23(3), PP:262-282.

5. Jones, M.J. (2008) Internal control, accountability and corporate governance Medieval and modern Britain compared. Accounting, Auditing, and Accountability journal, Vol.21 (7), PP. 1052-1075.

6. Johl, S.K., Johl, S.K., Subramaniam, N. and Cooper, B.(2013) internal audit function, board quality and financial reporting quality: evidence from Malaysia. Managerial Auditing Journal, Vol.28, No.9, pp.780-814.

7. Knechel,W, Salterio, S & Ballou,B,(2007),Auditing: Assurance and Risk,3rd edition,Canada: Thomson South-Western.

8. O'Leary, C., Iselin, E. and Sharma, D.(2006) The relative effects of elements of internal control on auditors' evaluations of internal control. Pacifi c Accounting Review – Vol. 18, No. 2, PP: 69-96.

9. Porter,B, Simon,J, & Latatherly, D,(2008), Principles Of External Auditing, 3th edition, johnwiley and sons ; England.

10. Salehi, M., Shiri, M.M. andEhsanpour,F.(2013) Effectiveness of Internal Control in the Banking Sector:Evidence from Bank Mellat, Iran.The IUP Journal of Bank Management, Vol. XII, No. 1,pp:23-34.

11. Soltani,B,(2007),Auditing: An International Approach, Prentice Hall, Harlow,England.

12. Tasios, s. and Bekiaris, M.(2012) Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol.1, No.2, pp.57-74.

13. Verdi, R.S.(2006) Financial Reporting Quality and Investment Efficency. Avilable at: www.papers.ssrn.com/sol3/ papers.cfm? abstract_id=930922.

ملحق رقم (2)

إستبانة الدراسة بصورتها النهائية

الاستبانة

عزيزي المحاسب والمدقق...

تحية طيبة وبعد,,,

نقوم حالياً بدراسة تهدف إلى قياس أثر فاعلية نظم الرقابة الداخلية في جودة معلومات التقارير المحاسبية. نود أن نؤكد لكم أن استجاباتكم ضرورية لنجاح هذه الدراسة، ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط. لذا نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة بموضوعية تامة, وفي حال كان هناك سؤال أو مجموعة من الأسئلة غير متأكدين من إجابتها أو ترون أنها مضللة، نرجو ترك الإجابة فارغة.

شاكراً لحسن تعاونكم سلفاً

الباحث

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية

1- المسمى الوظيفي:

مدقق داخلي □ محاسب □ مدقق خارجي □ أخرى, تذكر □

2- المؤهل العلمي :

دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه□ أخرى, تذكر □

3- التخصص العلمي:

محاسبة □ إدارة□علوم مالية ومصرفية □ اقتصاد□ أخرى, تذكر □

4 - سنوات الخبرة العلمية:

أقل من 5 سنوات □5- وأقل من 10 سنوات □ 10- وأقل من 15 سنة □ 15 سنة فأكثر□

5- الشهادات المهنية

CPA □CIA □ JCP □ACCA □ أخرى, تذكر □

الجزء الأول : فاعلية نظم الرقابة الداخلية
نرجو وضع اشارة (x)في المكان المناسب

القسم الأول:نظام الإيرادات وحسابه		درجة الفاعلية				
	المعيار(نص إجراء نظام الرقابة الداخلية)	قليلة جدا 1	قليلة 2	متوسطة 3	عالية 4	عالية جدا 5
1	تقييم مخاطر الائتمان ثم التصريح بشحن البضائع لتقليل مخاطر خسائر الديون المعدومة					
2	يعد قسم أوامر العملاء أوامر البيع باستخدام نماذج مسلسلة الأرقام لتقليل مخاطر فقدان المبيعات					
3	تتم المحاسبة عن كافة نماذج أوامر البيع لتقليل مخاطر ضياع أوامر البيع وعدم الشحن للبضاعة أو تكرار شحنها وبالتالي عدم رضا العملاء وأخطاء في المبيعات وحسابات العملاء					
4	اعتماد العمليات ومطابقة مستندات الشحن المرقمة بتسلسل مع أوامر البيع والفواتير وذلك لتجنب تسجيل العمليات في فترة خطأ أو المغالاة في رصيد المبيعات وأرصدة المدينين أو تسجيل مبيعات لم تشحن					
5	مطابقة أوامر البيع المعتمدة مع قوائم الشحن التي تخص كل فاتورة وذلك لتدارك عدم إرسال فواتير خطأ وتدارك حصول خطأ في حسابات المبيعات والمدينين					
6	استخدام نماذج فواتير المبيعات مسلسلة الأرقام والمحاسبة عنها بالكامل ومطابقة الفواتير مع قسائم الشحن وتحديد أسعار البيع بناء على قائمة مقررة من شخص مخول					
7	استخدام آلة تسجيل النقدية المستلمة وذلك لتدارك مطالبة العميل بمبيعات لم تسجل بالدفاتر أو عدم قيد قيمة البضاعة المباعة					
8	إعداد قائمة بالشيكات المستلمة من العملاء بواسطة البريد وتوقيع أمين الصندوق على استلامها وإعداد سند قبض بكل شيك مستلم وإرساله بالبريد للعميل					
9	تسوية حساب البنك بشكل دوري لتلافي خطأ					

	تسجيل القيد في حسابات العملاء أو الخطأ في رصيد النقدية					
10	استخدام نماذج مسلسلة لقيد مردودات ومسموحات العملاء بالجانب الدائن لحساب العملاء واعتماد المختص لكافة المردودات لتلافي مخاطر المخزون أو الخطأ					
11	التحقق من صحة فواتير البيع حسابياً ودقة إثباتها في الدفاتر بواسطة مشرف وكذلك فحص عمليات الترحيل					
12	تسوية أرصدة حسابات العملاء الواردة في دفتر أستاذ مساعد العملاء مع حساب مراقبة العملاء الإجمالي المثبت في دفتر الأستاذ العام شهرياً					
13	إتباع إجراءات محددة للمحاسبة عن النقدية باستخدام مستندات القبض المتسلسلة والخاضعة لرقابة جيدة والتأمين ضد خيانة الأمانة					
14	إتباع إجراءات محددة للمحاسبة على الديون المعدومة					
15	إتباع إجراءات محددة لإعدام حسابات العملاء مع ضرورة اعتمادها بواسطة المختص					
16	تحديث حال حسابات العملاء دوريا					
17	تحديد المسؤولية عن النقدية في نقطة تسلمها وإيداع النقدية المستلمة يوميا في البنك بالكامل واستخدام الخزائن الحديدية لحفظ النقدية غير المودعة					
18	تحديد مسؤولية الاحتفاظ بالسجلات وتخصيص مكان أمين للاحتفاظ بها وعمل الاحتياطات اللازمة حتى يمكن إعادة السجلات إلى طبيعتها إذا ما أصابها التلف أو الضياع					
19	عند تنفيذ طلبات البيع فصل وظيفة اعتماد الائتمان عن وظيفة استلام النقدية والتسجيل في الدفاتر المحاسبية ومهام القائمين بتسليم البضاعة					

20	الفصل بين وظيفة تداول النقدية والتسجيل في حسابات المدينين كما ويجب الفصل بين وظيفة إعداد وإرسال كشوف الحسابات الشهرية للعملاء ووظيفة استلام النقدية منهم					
21	يعتمد الخصم المسموح به للعملاء من رئيس قسم الائتمان					
	القسم الثاني: نظام تكاليف المبيعات وحساباته					
22	استخدام نماذج تحديد كمية الطلب الاقتصادية لعناصر المخزون الهامة					
23	استخدام نماذج مرقمة للصرف من المستودعات					
24	تستلم المواد الخام بواسطة قسم الاستلام بناء على أمر الشراء					
25	إعداد تقرير دوري عن التعديلات في المنتجات التي تتطلب مواد أولية جديدة					
26	استخدام نماذج الشراء مسلسلة الأرقام					
27	إتباع نظام المناقصات بين الموردين للحصول على أفضل الأسعار واعتماد الأسعار بواسطة مسؤول قبل التنفيذ					
28	استخدام نماذج تقارير استلام مسلسلة الأرقام					
29	الفصل بين وظائف المشتريات واستلام المواد وتنفيذ عملية الشراء من خلال إجراءات مكتوبة ومعتمدة					
30	جرد المواد المستلمة عند استلامها بواسطة قسم الاستلام وإرسال صورة عن تقرير الاستلام إلى قسم المشتريات					
31	التأكد من جودة وكمية المشتريات الهامة بواسطة قسم المشتريات وإعادة حساب قيمة الفاتورة وكافة المستندات المرفقة					
32	استخدام المجاميع الرقابية في عمليات الترحيل ومطابقة إجمالي حسابات الأستاذ الفرعي مع أرصدة الأستاذ العام					

33	الفصل بين وظائف الحسابات إعداد الشيكات والتوقيع عليها					
34	توقيع الشيكات بواسطة عضو في الإدارة العليا غير مسؤول عن المحاسبة أو إعداد الشيك والتوقيع المزدوج على الشيك وحماية الشيكات					
35	في حال إرسال الشيكات بالبريد للموردين فيجب أن تختم بالصرف للمستفيد الأول فقط وذلك لتجنب مخاطر فقدانها أو ضياعها					
36	ضرورة إلغاء كافة مستندات عملية الشراء (طلب الشراء وأمر الشراء الفاتورة وتقرير الاستلام فور إصدار الشيك المستحق)					
37	وجود مستندات معززة وإجراءات رقابية فعالة على بضاعة الأمانة الخارجة والداخلة					
38	استخدام طلب وأوامر شراء وتقارير استلام مسلسلة الأرقام وإرسال صور من كل هذه المستندات إلى قسم الحسابات قبل تسجيل المشتريات					
39	اعتماد قسم حسابات الدائنين إذن السداد قبل إصدار الشيك					
40	فحص وتدقيق فواتير المشتريات ومطابقتها مع مستنداتها ومطابقة إجمالي الدائنين بالأستاذ الفرعي مع حساب الرقابة بالأستاذ العام.					
41	تتبع تقارير استلام المواد وأوامر الشراء والفواتير التي ليس لها مستندات مؤيدة					
42	الفصل بين وظائف المحاسبة والشراء والاستلام					
43	توفير المستندات الكافية لكافة المشتريات المصرح بها (طلب الشراء,أمر الشراء,وتقرير الاستلام وفاتورة المورد)					
44	عدم كتابة الكمية المطلوبة على صورة أمر الشراء المرسل لقسم الاستلام لدفعه إلى جرد الكمية المستلمة					

45	استخدام الشيكات وسندات الصرف مسلسلة الأرقام لتسديد أرصدة الموردين الدائنة وعدم استخدام النقدية					
46	فحص تسلسل أرقام الشيكات المصروفة عند إعداد تسويات البنوك من قبل موظف غير مسؤول عن النقدية أو الحسابات					
47	إلغاء نماذج الشيكات التالفة والاحتفاظ بها لفحصها في أي وقت					
48	فحص المستندات قبل توقيع المختص على الشيكات والمصادقة على سندات الصرف لها					
49	رقابة محكمة على عمليات تحويل الأرصدة النقدية فيما بين البنوك لتفادي التلاعب في الأرصدة والازدواجية					
50	اعتماد مردودات المشتريات ومسموحاتها بواسطة شخص مسؤول ومفوض ويكون قسم الاستلام مسؤولا عن رد المواد إلى المورد					
51	إخطار قسم حسابات الدائنين بكافة المردودات والمسموحات					
52	إتباع إجراءات خاصة للمحاسبة عن لمخزون تشتمل على مستندات الشراء والصرف للمصانع					
53	الإثبات في سجلات المخزون المستمر من واقع تقارير الاستلام وقسائم صرف المواد مسلسلة الأرقام					
54	الجرد المفاجئ لكميات المخزون ومقارنته مع سجلات نظام المخزون المستمر بواسطة موظف مختص ومن ثم تسوية وبحث الخلاف بين سجلات المخزون والجرد الفعلي					
55	استخدام أماكن ومعدات تداول المخزون جيدة لحمايته من التلف والضياع					
56	تعيين موظف مسؤول عن الحماية المادية وتداول كل مجموعة من بنود المخزون					

57	جرد المخزون دوريا ووضع علامات مميزة بعد جرده وذلك بواسطة لجنة حيث يختص شخص بعد الكمية والآخر بتسجيلها بالكشوفات ويجب أن يكون أعضاء هذا الفريق أشخاص بخلاف المسؤولين عن المستودعات					
	القسم الثالث: نظام الأجور وحساباته					
58	وجود قسم خاص لشؤون الأفراد بحيث يتولى التوصيف الوظيفي واعتماد التعيين الجديد وإنهاء الخدمة وتغيير المعدلات والاستقطاعات					
59	اعتماد رواتب الأفراد من مجلس الإدارة أو لجنة شؤون الأفراد					
60	تحديد أقسام التشغيل لاحتياجاتهم من العاملين والمطلوب إنهاء خدمتهم					
61	إعداد مستندات لكافة بيانات الأجور تحفظ في ملفات الموظفين					
62	تتبع أسماء الأفراد بكشوف الأجور ومطابقتها على سجلات قسم شؤون الأفراد للتأكد من أنهم لا زالوا يعملون بالشركة خلال الفترة					
63	استخدام ساعة تسجيل الوقت أو بطاقات الوقت					
64	اعتماد مشرفي الأقسام لكافة ساعات العمل العادية والإضافية وإشرافهم على تسجيل الوقت ومراقبة الوقت غير المستغل					
65	إعداد بطاقات الأوامر طبقاً لنظام محاسبة التكاليف على الأوامر الإنتاجية					
66	مطابقة بطاقات وقت الأجر أو تقارير الوقت على ساعات العمل كما هي ظاهرة ببطاقات ساعة تسجيل وقت العاملين					
67	فصل واجبات تحديد الأجور وتسجيل الوقت وصرف الأجور واعتماد معدلات وساعات العمل					
68	مراجعة الشيكات الصادرة على سجلات الأجور					
69	إعداد إقرار ضريبة الأجور ودفعها في الوقت					

	المحدد					
70	متابعة قيمة الأجور التي لم يتقدم أصحابها لاستلامها وإعادة شيكاتها إلى النقدية مع إثباتها كالتزام جاري وبالطبع فإن مثل هذه الشيكات التي يحتفظ بها في الصندوق يجب أن تفحص دوريا بالدفاتر بواسطة قسم الحسابات					
	القسم الرابع:نظام امتلاك الأصول الثابتة					
71	استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية لتجنب شراء أصول ثابته ليس هناك حاجة لها أو لا يتوفر لها الكفاءة.					
72	مراجعة واعتماد كافة عمليات شراء الأصول الثابتة الجوهرية بواسطة مجلس الإدارة					
73	ضرورة اعتماد كافة عمليات شراء الأصول الثابتة ومراجعتها مستنديا شأنها شأن المدفوعات النقدية					
74	وجود إجراءات وسياسات مكتوبة خاصة بالنسبة لعملية بيع الأصول الثابتة أو استبداله أو شطبها					
75	الجرد الدوري للأصول الثابتة وتسوية الحسابات مع الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة					
76	السماح فقط لأشخاص معينين ببيع الأصول الثابتة وإخضاع كافة عملية البيع لرقابة المقبوضات النقدية					
77	استخدام أساليب منهجية في تحليل مشروعات استئجار الأصول بواسطة أشخاص أكفاء لتلافي مخاطر إجراء عقود استئجار غير مصرح بها أو غير اقتصادية وبالتالي الفشل في تعظيم الأرباح أو التدفقات النقدية					
78	وجود سياسة لمشتريات الأصول الثابتة وكذلك إهلاكها					
79	توفر المستندات الكافية(طلب الشراء,إجراء الشراء,تقرير الاستلام) قبل اعتماد إذن الدفع ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة					

80	التسوية الدورية لحسابات الأستاذ الفرعي للأصول الثابتة مع حساب المراقبة بالأستاذ العام بواسطة شخص مسؤول وكذلك فحص ومراجعة كافة عمليات البيع لها					
81	فحص عملية استئجار الأصول والتأكد من أنها سجلت بالشكل الذي يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها					
82	تسجيل ورقابة على مصاريف النشاء أو التصنيع الذاتي					
83	وجود علامات أو رموز فارقة لكل كوجود					
84	الرقابة على الموجودات المشطوبة كاملا ولا زالت في الخدمة					
85	صيانتها بشكل دوري والمحافظة عليها والتأمين الكافي عليها ضد الضياع أو السرقة أو الحريق					
	القسم الخامس:نظام الاستثمارات					
86	تخويل من مسؤول بالنسبة للتعامل (بيع وشراء)					
86	موجودة تحت سيطرة مسؤول ومنفصل عن السجلات					
87	وجود سجل يتضمن تفاصيل هذه الاستثمارات					
88	الجرد المفاجئ لها من قبل قسم التدقيق الداخلي					
89	التأكد أن الاستثمارات باسم المؤسسة موضوعة في مكان أمين (قاصة حديدية)					
90	فصل مسؤولية الاحتفاظ بها عن مسؤولية تسجيلها وعن مسؤولية التعامل بها					
	القسم السادس: نظام الاقتراض					
91	التأكد من صحة الحصول على القرض والإجراءات القانونية المتعلقة به واعتماده من جهة مسؤولة في الشركة					
92	توثيق القروض بعقد بين الشركة والجهة المقرضة يبن مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة السداد والضمان المقدم من قبل الشركة مثل العقار مثلا					

93	الحصول على كشف بالقروض بين الأرصدة الافتتاحية وحركتها خلال السنة والرصيد في نهاية السنة ومطابقة الرصيد مع حساب الرقابة بالأستاذ العام					
94	الحصول على المستندات المعززة لمبلغ القرض وسعر الفائدة وموعد السداد والأقساط الواجب دفعها خلال السنة والأقساط المستحقة في السنة التالية لأجل فصلها عن مبلغ القرض ووضعها تحت مطلوبات متداولة					
95	الاطلاع على المستندات والأدلة المؤيدة لاستلام مبلغ القرض كسجل المقبوضات ومستندات دفع الأقساط كسجل المدفوعات					
96	إعادة احتساب الفوائد الواجب إعادة تحميلها على حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة					
97	الحصول على تأييد مباشر من الجهة المقرضة					
98	التأكد من الإفصاح عن القروض في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف علبها					

الجزء الثاني: جودة معلومات التقارير المحاسبية

ما مدى تأكيدك على وجود خصائص المعلومات المحاسبية الآتية في القوائم المالية،أرجو التكرم بوضع إشارة (×) تحت الاختيار المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
99	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم من خلال استخدام المصطلحات المتداولة.					
100	سهولة التعامل مع معلومات القوائم المالية من قبل					

	المستفيدين لاتخاذ القرارات وذلك لأنها مرتبة بشكل يسهل فهمها.					
101	يتم عرض المعلومات المالية بوضوح بعيداً عن التعقيد والصعوبة.					
102	تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين					
103	يتم عرض المعلومات بعيدا عن التكرار الذي يؤدي إلى سوء الفهم					
104	يمكن من خلال القوائم المالية التأثير على الكثير من القرارات التي تتخذ من قبل المستفيدين					
105	يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالأداء المتوقع للشركة في الفترات اللاحقة.					
106	يمكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية التنبؤ بقدرة النشأة على دفع توزيعات الأرباح والتوقع حول أسعار الأسهم المستقبلية.					
107	يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة.					
108	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت.					
109	يؤدي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية إلى توفير معلومات صادقة.					
110	المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مأمونة الاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية والهامة.					
111	تعرض المعلومات المحاسبية وتتم المحاسبة عنها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط					
112	تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها.					
113	يتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية,ووفقا للسياسات الموضوعة من قبل الإدارة					
114	لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة					

	معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى.					
115	لا يتم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.					
116	هناك درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية عند إجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد.					
117	تتبع الشركة سياسة المبالغة في وضع الاحتياطات والمخصصات.					
118	يتم الاعتراف بالمكاسب أو الأرباح في حالة تكامل المعلومات حولها ويتم الاعتراف بالخسائر بالرغم من عدم تكامل المعلومات حولها.					
119	يتم استخدام ملاحق خاصة (نماذج استرشادية) مرفقة مع القوائم المالية لتوضيح التفاصيل الخاصة ببعض فقرات القوائم المالية.					
120	لا يتم معالجة العمليات إلا بعد أن تتكامل كافة الحقائق والمستندات حولها					
121	يجب أن تكون نوعية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية كافية لاتخاذ القرارات المناسبة					
122	غالبا ما يرفق بالقوائم المالية إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة					
123	يتم الثبات في استخدام نفس السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى, أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات					
124	يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة					
125	يتم الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى بهدف المقارنة.					
126	توفر المعلومات المحاسبية معلومات إضافية (قوائم تحليلية,جداول إحصائية,رسوم بيانية..) تساعد الادراة على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل في الشركة.					
127	غالبا ما يتم إتاحة المعلومة عند الطلب وفي الوقت					

					المناسب لها وحسب التشريعات.	
					لا يوجد تأخير في إصدار تقرير المدقق الخاص بالقوائم المالية	128
					تعد تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية أقل من الفائدة المتحققة منها.	129
					تراعى جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.	130
					إن القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها من قبل غالبية الأطراف.	131
					عند اختيار السياسات المحاسبية ينبغي أن تعبر بعدالة عن أوضاع الشركة.	132